وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف–المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الأزمات السياسية في الجزائر

1962-1992م

الخلفيات والتداعيات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي

إعداد الطالبين:

– محمد الصادق الأمين بن العربي

– فايزة بن شعبان

إشراف الأستاذ:

– عبد القادر خليفي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

السنة الجامعية: 1442–1443هـ / 2021–2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير والامتنان الى الأستاذ المشرف الدكتور "عبد القادر خليفي" الذي كان وراء هذا العمل من الفكرة الى التجسيد، بنصائحه وارشاداته وتصحيحاته التي كللت بتجاوز مختلف الصعوبات العلمية والمنهجية.

إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة وخاصة الأستاذين والي إبراهيم وبن حامد سعدية

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة وكان همزة وصل في إنجاز هذه المذكرة.

الإهداء

إلى كل الدنيا أمي الحنونة التي نورت دربي وكان منى عينها أن أتخرج وأكون ناجحا (فتيحة) حفظها الله ورعاها

إلى سند ظهري أبي العزيز الذي لطالما كان فخورا بنجاحاتي (نور الدين) حفظه الله ورعاه

إلى كل إخوتي عمر، يوسف، مريم، آية

وكل أفراد عائلتي الكبيرة وأصدقائي كل باسمه

وإلى من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع

أهدي ثمرة جهدي.

مُحَمَّد

قائمة المختصرات:

الرمز	معناه
ج	جزء
ص	صفحة
م	ميلادي
هـ	هجري
تر	ترجمة
تق	تقديم
تح	تحقيق
ع	عدد
مج	مجلد
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
د.س	دون سنة
ج ت و	جبهة التحرير الوطني
ج إ إ	الجبهة الإسلامية للإنقاذ

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الثورة الجزائرية المجيدة محطة مهمة غيرت مجرى تاريخ الجزائر والتي مواجهة شاملة مع الكولونيالية، فقد آمنت بلغة السلاح لتحقق مطامح وآمال شعبها وزرع الوعي والوطنية في صفوفه للتخلص من وطأة الاستعمار الذي دنس الأرض وسحق الانسان، وعلى الرغم من شراسة المواجهة مع المستعمر التي امتدت سبع سنوات ما بين 1954-1962، غير أن المتتبعين والمؤرخين قد سجلوا بداية صراعات على المناصب بين قادتها لاختلاف إيديولوجياتهم وتوجهاتهم السياسية حيث تمثل هذا الصراع بين السياسيين والعسكريين على إثر قرارات مؤتمر الصومام 1956، التي نصت على أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، ليزداد الشقاق مع الأشهر الموالية بظهور صراع آخر بين القادة العسكريين والسياسيين ولاسيما أولئك الذين عرفوا في الأدبيات (بالباءات الثلاث) وعبان رمضان هذا الأخير تم اغتياله ليكون من بين أهم القادة الذين سقطوا داخل صفوف الثورة، لتزداد بعدها حدتها بشكل مروع، ولعل أخطرها ما حصل بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، حيث أوشكت أن تدخل البلاد في حرب أهلية عرفت بأزمة صيف 1962، وذلك بعد اجتماع طرابلس الذي حمل معالم الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها.

وبعد استعادة السيادة الوطنية شهدت الساحة السياسية سباقا نحو السلطة لتستمر موجة الأزمات التي هددت وحدة الوطن، بدءا بانقلاب جوان 1965 الذي أزاح فيه هواري بومدين الرئيس بن بلة من الحكم، لتظهر معارضات سياسية وعسكرية لهواري بومدين خلال فترة حكمه، ولم تسلم فترة خليفته الشاذلي بن جديد من مظاهر الصراع ، بل أنها أصبحت أكثر تعقيدا من ذي قبل انطلاقا من الربيع الأمازيغي 1980 إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، بحيث أن هاتين المحطتين حملتا انتفاضات شعبية على نظامه وصولا إلى مطلع التسعينيات، والتي تؤرخ لفشل تعبيد المسار الديمقراطي، الذي جاء بعد الانفتاح السياسي وممارسة التعددية الحزبية، غير أن التجربة الفتية تم اجهاضها بالغاء نتائج التشريعيات

لشهر ديسمبر 1991م عقب فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات الأمر الذي زجّ بالبلاد في أتون أخطر أزمة دموية عرفت بالعشرية السوداء لا تزال أثارها المدمرة باقية إلى اليوم.

- دوافع اختيار الموضوع:

تتجلى أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

1- الدوافع الذاتية:

التقرب أكثر من الواقع الجزائري، والاستفادة من نتائج البحث في فهم الأسباب المؤثرة في أزمات الجزائر السياسية ما بين 1962-1992.

2- الدوافع الموضوعية:

- معرفة طبيعة الأزمات السياسية وتداعياتها.
- محاولة الكشف عن خفايا الصراع في دواليب الدولة الجزائرية المستقلة.
-تقديم دراسة أكاديمية تتقاطع فيها التخصصات بين التاريخ والعلوم السياسية.

- إشكالية البحث:

ينصب موضوع البحث حول إشكالية مركزية تتعلق بخفايا الأزمات السياسية في الجزائر انطلاقا من الثورة إلى غاية تاريخ 1992 من حيث طبيعتها وتأثيراتها.

ولتوضيح هذا الإشكال نطرح مجموعة من التساؤلات منها:

-ما طبيعة الصراع بين قادة الثورة؟ وكيف تطور ليصل في النهاية إلى أزمة صيف 1962؟

-هل كانت حركة 19 جوان 1965 انقلاب عسكري أم تصحيح ثوري؟ وما ذا تمخض عنها؟

-كيف واجه النظام الجزائري المطالب المتعلقة بالتغيير الديمقراطي؟

- منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع التاريخية والسياسية فقد حاولنا توظيف عدة مناهج:

– المنهج التاريخ الوصفي: اعتمدنا عليه في عرضنا وتتبعنا للأحداث التي عاشتها الجزائر قبيل الاستقلال إلى غاية مطلع التسعينات وسردها كرونولوجيا.

– المنهج التحليلي: وقد وضفناه لعرض وتحليل الأحداث والتطورات وتقديم تفسيرات للمواقف وقراءات لردود الفعل.

– المنهج المقارن: وضفناه في المقارنة بين مختلف فترات الحكم.

– **صعوبات الدراسة:**

لم نجد عراقيل في المادة التاريخية، إذ تحصلنا على العديد من الكتب حول هذا الموضوع، وكثرة المادة التاريخية جعلنا أحيانا نفقد البوصلة.

– **عرض لمصادر البحث ومراجعه:**

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه اعتمدنا على عدة مصادر والتي من بينها محمد العربي الزبيري الذي يندرج تحت عنوان تاريخ الجزائر المعاصر والذي أفادنا في تتبع حيثيات الصراع السياسي زمن الثوة بالإضافة إلى كتاب لطفي الخولي تحت عنوان عن الثورة في الثورة وبالثورة الذي قادنا الى تتبع الأحداث حول الصراع السلطوي وكتاب السعيد بوالشعير المعنون بالنظام السياسي الجغرافي الذي أفادنا في معرفة النتائج السياسية للأحداث.

أما فيما يخص المراجع التي اعتمدنا عليها فكان من بينها يحي أبو زكريا تحت عنوان الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة الذي تتبعنا بواسطته المراحل السياسية للجزائر بالإضافة إلى كتاب رابح لونيسي تحت عنوان رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

– **خطة البحث:**

هندسنا بحثنا في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، ففي الفصل الأول والمعنون بـــ: من النجاح الثوري إلى الصراع السياسي من 1962 إلى 1965م والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث أساسية حيث جعلنا المبحث الأول للحديث عن الخلفية التاريخية حول الصراع السياسي زمن الثورة التحريرية، وبسطنا في المبحث الثاني حالة الجزائر غداة إعلان الاستقلال وتداعيات

التركة الاستعمارية اقتصاديا واجتماعيا، وفي المبحث الثالث تناولنا أزمة صائفة 1962، وفي الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان ملامح الصراع السياسي بين النخبة الحاكمة بين 1965 إلى 1978 فقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث عرضنا لحركة جوان 1965، وعرجنا في المبحث الثاني حول المعارضة السياسية للبومدينية (دوافع وتجليات)، وبالنسبة للمبحث الثالث فقد تناولنا فيه أزمة خلافة بومدين وارتداداتها. بينما جاء الفصل الثالث المعنون بـــ الجزائر من الاستقرار السياسي إلى الانفجار 1978 إلى 1992 حاملا ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول أحداث منطقة القبائل 1980 وتأثيراتها مرورا بأكتوبر 1988 (وقائع وتداعيات) في المبحث الثاني، وخصصنا المبحث الأخير لتعرض وتحليل نكسة التجربة الديمقراطية وظهور الإرهاب 1992م.

وقد انهينا بحثنا بخاتمة رصدنا فيها النتائج المتواضعة التي توصلنا اليها في هذا العمل، وزودناه بجملة من الملاحق المتصلة وثيقا به، ولا يفوتنا في النهاية أن نكرر شكرنا للأستاذ المشرف الدكتور عبد القادر خليفي على سعة صدره وعلى ما تجشمه من عناء التصويبات، أملين أن نكون قد قدمنا مساهمة مقبولة تضاف الى رصيد المكتبة التاريخية.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الفصل الأول

من النجاح الثوري إلى الصراع السياسي

1962-1965م

تمهيد:

فور انفجار الثورة المجيدة سنة 1954 لمواجهة العدو الفرنسي انطلق معها بناء المؤسسات فكان تأسيس المجلس الوطني لمعالجة عديد القضايا كاتخاذ القرارات الهامة ومن بينها السعي لإنشاء حكومة جزائرية للتعريف بالقضية الوطنية وكذا توحيد الجيش وأصبح بما يسمى هيئة الأركان العامة غير أنها عرفت صراع سياسي بين قيادات الثورة السياسيين والعسكريين من جهة وبين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان من جهة أخرى في الفترة ما بين 1959-1962 ليبلغ الصراع أوجه بعد المفاوضات مع الاستعمار في وقف إطلاق النار واتفاقية إيفيان التي رحبت بها الحكومة المؤقتة في حين هيئة الأركان اعتبرتها إهانة للجزائر وهنا كادت أن تدخل البلاد في كارثة لا مخرج منها هي أزمة صيف 1962 لتتطور الصراعات بشكل آخر حمل تحديات اجتماعية واقتصادية منهكة جراء سنوات الاستدمار.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية حول الصراع السياسي زمن الثورة

بعد انعقاد مؤتمر الصومام انبثقت منه قرارات مهمة غير أنها فتحت الباب لأزمات وصراعات داخل الثورة، بين السياسي والعسكري من جهة، وبين الداخل والخارج من جهة أخرى، وذلك نتيجة للمبدأين اللذين جاء بهما عبان رمضان وهما أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج[1].

لقد لاقي هذا معارضة شديدة من طرف العديد من القادة، خاصة أعضاء الوفد الخارجي، وذلك لاعتقادهم بأن عبان وأعضاء لجنة الصياغة الذين كانوا معه وهم من السياسيين أمثال بن يوسف بن خدة* وسعد دحلب، إنما يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها[2]، فضابط المخابرات المصري فتحي الديب أورد في كتابه: عبد الناصر وثورة الجزائر، أن السيد أحمد بن بلة** أكد له بأن الصراع قد بدأ بين السياسيين والعسكريين، وهذا خاصة بعد انتشار نغمة سياسي وعسكري، في أوساط جيش التحرير الوطني[3].

ولقد تعددت الآراء واختلفت حول نغمة سياسي وعسكري تلك، فالبعض وصف ذلك القرار بالخطير، ونذكر هنا ما أورده مصطفى هشماوي في كتابه جذور نوفمبر 1954، بأن

---

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص 17.

* ولد في البليدة عام 1922 والتحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، كان من أبرز شخصيات المركزيين، أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة 1956 حتى 1962، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1956-1957، ثم رئيس للشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958 وأخيرا رئيسا للحكومة المؤقتة الجزائري، أقصي من الساحة السياسية في 1962. ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 183.

[2] محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ج2، دم، 1999، ص 55.

** ولد في عام 1916 في مدينة مارينا من ولاية وهران انضم في 1945 إلى حزب الشعب الجزائري وسرعان ما أصبح أحد قادتها، وفي عام 1949 تولى قيادة المنظمة الخاصة، اعتقلته السلطات الفرنسية في عام 1956 وأطلقت سراحه في عام 1962 وفي نفس العام انتخب رئيسا للجزائر وفي 19 جوان 1965 عزل من منصبه وسجن من قبل هواري بومدين وحرر نهائيا في عام 1980 وأسس الحركة من أجل الديمقراطية وعاش في المنفى. ينظر: بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012، ص 119.

[3] فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 248.

ذلك التصنيف ليس له مرجعية، ثم تساءل كيف يمكن أن يصنف هذا بأنه سياسي وذلك بأنه عسكري، فبمجرد أن يحلل وله فصاحة يقال إنه سياسي، وكذلك العسكري إن هو نجح في معركة أو يعرف يستعمل السلاح يعتبر عسكريا؟[1]

لكن السيد عمار بن عودة*، ذكر أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو، لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات تقريبا، هذا خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة الحلف الأطلسي[2].

ولقد أكد رابح لونيسي ذلك فقد ذكر بأن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وضع لأنه كانت هناك اتصالات جد متقدمة، مع السلطة الفرنسية، ولهذا لابد من إعطاء الفرصة للسياسيين لقيادة المفاوضات السياسية لأنهم الأقدر عليها[3]، وهذا ما ذهب إليه خالفه معمري في كتابه عبان رمضان حينما ذكر أن الأجهزة التي تسمي بالسياسية تتمتع بالأولوية على حساب الأجهزة العسكرية في حالة الفصل في قضية مهمة[4].

ونجد كذلك سعد دحلب يقول القرارات التي جاء بها مؤتمر الصومام في جانبها العسكري أن الجيش أصبح منظما ووضحت علاقته بالجانب السياسي، حيث اعتبر أولوية السياسي قضية بديهية، أما أحمد بن بلة رأس المتضررين والمعارضين الذي شكك في شرعية المؤتمر الذي حاول الاستيلاء على الثورة وانتقد بشدة التمييز بين السياسيين والعسكريين كون هذا القرار زرع بذور الشقاق والصراع الداخلي[5].

---

[1] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، دت، ص 125.

* من أسرة عريقة في ولاية عنابة، إلتحق بالجبال منذ ما يسمى بمؤامرة سنة 1950، تقلد مسؤوليات كثيرة أثناء الثورة أخرها: المشاركة بإسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات إيفيان، عين بعد استرجاع الاستقلال سفيرا بطرابلس. أنظر: محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص 56.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 15.

[4] خالفة معمري، عبان رمضان، تع: زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص 346.

[5] تيزي ميلود، صراع الأولويات وتأثيرها على مسار الثورة الجزائرية من خلال الشهادات والكتابات التاريخية، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع2، الجزائر، 2015، ص 230-231.

وأني أتفق مع ذلك لأن هدف الثورة هو هدف سياسي، وأن العمل العسكري ما هو إلا وسيلة لفرض الإرادة السياسية[1].

ومن بين القرارات الهامة في مؤتمر الصومام إنشاء أول جهاز تنفيذي مركزي متسابقا مع الاقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائرية (المجلس الوطني للثورة الجزائرية) والمتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ وهي بمثابة الجهاز التنفيذي للثورة وبتأسيس هذه اللجنة اتخذت الثورة لنفسها سلطة تنفيذية من القادة البارزين في داخل الجزائر سواء الحاضرين في المؤتمر أو الغائبين عنه وهم خمسة أعضاء: العربي بن مهيدي المسؤول عن الاستراتيجية العامة وعبان رمضان المسؤول عن التنظيم وكريم بلقاسم عن الاتصال بين منظمات الحزب القائد أما سعد دحلب فكلف بالدعاية وبن خدة بالاتصالات السياسية وقد جاءت الموافقة على المبدأ التنظيمي الذي أقر أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري من بن خدة ودحلب[2].

ومن أخطر القرارات التي اتخذتها لجنة التنسيق والتنفيذ إضراب 8 أيام الذي ترتب عنه خروج اللجنة من الجزائر، ووضعت نفسها أمام امتحان عسير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الدخل على الخارج والوحيد الذي رفض التخلي عن المبادئ التي صادق عليها المؤتمر هو العربي بن مهيدي الذي صرح أنه يفضل الموت في ساحة المعركة وان تكون دمائه وقودا للثورة وقد دفع حياته ثما لهذا التصريح[3].

---

[1] الغالي غربي، الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة 1954-1958، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2005/2004، ص 335. وللتوسع أكثر أنظر: جريدة "المقاومة"، العدد 18، 1957/07/1، ص 5.

[2] أسماء زخمي وزهيدة مبروكي، دور لجنة التنسيق والتنفيذ في الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2015-2016، ص 34-35.

[3] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 83-84.

جراء ذلك عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمره الثاني في القاهرة ما بين 20 و28 أوت 1957.[1]

وجاء هذا المؤتمر نتيجة للصراع الذي نشب بين القادة السياسيين والعسكريين، فقد خرج هذا المؤتمر بعدة قرارات تنظيمية عكست بوضوح ميزان القوي الجديدة، وجاءت مطابقة لإرادة العسكريين عموما، والوزن الفعلي الذي يملكه كل واحد منهم بوجه خاص[2].

ومن تلك القرارات نذكر إلغاء أولويتي مؤتمر الصومام، أي ليس هناك أولوية السياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج، هذا وقد تم حدوث أكبر انقلاب داخل القيادة العليا للثورة بتغير CCE التي انبثقت عن المؤتمر، فأدخل أربعة عقداء كأعضاء فيها، وهم بوصوف، بن طوبال، أو عمران ومحمود شريف إلى جانب كريم بلقاسم، هذا وأضيف إليهم كل من السياسيين فرحات عباس، وعبد الحميد مهري، ومحمد لمين دباغين إلى جانب عبان رمضان، وأبعد كل بن خدة وسعد دحلب، حليفي عبان[3].

وبعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر[4]، وبعد الانقلاب على قرارات الصومام في مجال القيادة وإنهاء مرحلة عبان رمضان في اللجنة[5]، تم تشكيل لجنة ثانية قام كريم بلقاسم بتشكيلها بطريقة جعلها تكون تحت سلطته بحيث ضم كلا من طوبال وبوصوف وأوعمران ومحمود شريف ما جعل الكفة تعود إلى صالح العسكريين بعدما كانت لصالح السياسيين في اللجنة الأولى وبالتالي تقلص عدد السياسيين إلى أربعة فقط مقابل خمسة عقداء، وقد انحصر دورهم في تزكية بعض القرارات المتخذة ولا يسمح لهم بالمشاركة في

[1] سالمي مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع15، جامعة ابن خلدون، تيارت، سبتمبر 2018، ص 40.

[2] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965)، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص17.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 19.

[4] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 84.

[5] عبد الله مقلاتي، مواثيق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، شمس الزبيان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 295.

بعض الاجتماعات المنعقدة في تونس ما بين 17 و20 ديسمبر 1957، والذي ناقشوا فيه قضية عبان رمضان وكيفية وضع حد لتصرفاته[1].

هذا الأخير بقي متمسكا بمواقفه فانتقد تشكيلة اللجنة ووجه إنذارا للعسكريين قائلا لهم: "لن تتخلصوا مني بسهولة" والأكثر من ذلك دخل في مواجهة حادة مع العقداء واتهمهم بالدكتاتورية والتطلع إلى السلطة باسم النضال[2]، ولم يهضم عبان الهزيمة التي نزلت به من منسق لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مجرد عضو فيها مكلف بالإعلام والدعاية[3]، ونتيجة لذلك تفاقمت المشاكل بينه وبين القادة وبلغت أوجها بحيث دفع ثمنها عبان رمضان الذي اغتيل في يوم 27 ديسمبر 1957.[4]

وحسب شهادة الطاهر الزبيري أن عبان رمضان رغم تهميشه من اتخاذ القرارات المصيرية إلا أنه ضل يتصرف على أنه القائد الفعلي للثورة وهذا ما أثار حفيظة كريم بلقاسم وبن طوبال الذين اتهموه بالاتصال سرا بالعدو وهذا كان كافيا بالنسبة لهم في تدبير مؤامرة اغتياله في المغرب[5].

إن اغتيال عبان رمضان جريمة شنعاء بكل ما تحمله هذه الكلمة وأن ما قام به قتلته يعد تسرعا منهم، فالرجل وإن كان أخطأ في حق هؤلاء حسب الكتابات التاريخية إلا أنه لم يخطئ في حق الثورة[6].

رغم اختلاف حول عبان رمضان وقتلته فإنه يعد أول ضحية للصراع الذي شهدته الثورة الجزائرية بين قادتها ذلك الخلاف الذي استمر طيلة الثورة والذي انتقل إلى الحكومة المؤقتة وكذا هيئة الأركان.

---

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 84.

[2] أسماء زخمي وزهيدة مبروكي، المرجع السابق، ص 64.

[3] محمد عباس، فرسان... الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 99.

[4] عبد القادر حميد، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 148.

[5] سالمي مختار، مرجع سابق، ص 45.

[6] المرجع نفسه، ص 49.

1- الخلاف داخل الحكومة الجزائرية المؤقتة:

بعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الذي عقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957 تم إعلان أول كومة جزائرية مؤقتة في 19 سبتمبر 1958 في القاهرة[1] (ينظر الملحق 05)، وقد كانت الحكمة المؤقتة مزيجا بين أربعة تيارات: الاتحاد الديمقراطي للبيان لجزائري UDMA، جمعية العلماء المسلمين، المركزيين* والنشطاء سياسيا وكانت كفة التيار الأخير هي الراجحة تماما، فالثلاثي العسكري كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال هم أصحاب الربط والحل فيها، وهذا ما أدى إلى بروز ثلاثة انقسامات على الأقل في تلك الحكومة، الأول بين السياسيين والعسكريين والثاني بين قدماء المركزيين وحزب البيان والثالث بين أعضاء الثلاثي الحاكم (كريم، بوصوف، بن طوبال).[2]

لم يمر على هذه الحكومة سنة واحد حتى بدأت المشاكل تتهاطل عليها بدءا من محاولة العموري الانقلابية وتردي أوضاع المجاهدين في الداخل مما أدى إلى تصاعد الانتقادات الموجهة للحكومة وقد شهدت كذلك صراع بين الباءات الثلاث حيث بلغ أوجه عام 1959 بعد حادثة مقتل عميرة علاوة في القاهرة بمكتب رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس واتهام لمي دباغين لكل من فرحات عباس ورجل المخابرات القوي بوصوف باغتيال صديقه علاوة الذي كان يتهم الحكومة بالعجز من إيجاد الحلول للمشاكل العويصة التي

[1] أزغيد محمد حسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 190، 191.

* نقصد بهم أعضاء اللجنة المركزية لتيار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي يقودها مصالي الحاج والتي انشقت عن الحزب أثناء انعقاد المؤتمر الثاني للحركة عام 1953، حيث رفضت القيادة الفردية لمصالي الحاج وطالبت بالقيادة الجماعية، ومن أبرز قادتها بن يوسف بن خدة وحسين لحول. (ينظر: عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 386).

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 34.

كانت منها الثورة[1]، على إثر ذلك قدم دباغين استقالته لتتأزم مشاكل الحكومة أكثر[2]، فاستغل كريم بلقاسم هذه الأزمة ليسعى إلى إنشاء حكومة عسكرية يتولى قيادتها بحكم أنه أبز التاريخيين الذين أشعلوا فتيل الثورة وكونه أقوى الباءات الثلاث بحكم قيادته للقوات المسلحة وضمانه ولاء أقوى ولايات الداخل له والولاية الثالثة والولاية الرابعة.[3]

لكن كريم وجد معارضة من منافسيه "بوصوف وبن طوبال" ولتحقيق غرض شخصي سلطوي أقنعهما بإيقاف عمل الحكومة بحجة أن السياسيين دباغين وعباس هما سبب الانقسام والشلل الذي آل إليه وضع الحكومة وقرر الثلاثة (الباءات) عقد اجتماع دعوا فيه الحكومة أن تتنازل عن سلطاتها لهم وهو ما حدث بالفعل إذ منحوهم تفويضا لجمع العسكريين لفض النزاع وحل الأزمة.[4]

ويرجع بن خدة أسباب الأزمة إلى عدم وجود إستراتيجية سياسية وعسكرية لمواجهة العدو بها وأمام عجز الحكومة رفضت كما سبق وذكرنا لمطلب الباءات الثلاث ومنحتهم كامل السلطات لعقد الاجتماع الشهير للعقداء العشر بهدف رسم إستراتيجية واضحة وجديدة للثورة.[5]

وبدأ الاجتماع في 11 أوت 1959 وانتهى في 16 ديسمبر 1959 يعني دام أربعة أشهر والمطلوب من الاجتماع هو تعيين مجلس وطني جديد[6]، وهذا المجلس اجتمع من 16 ديسمبر 1959 إلى غاية 18 جانفي 1960 عرف داخله نقاش حاد بين الأعضاء نظرا

---

[1] رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في لخطاب التاريخي الجزائري، مجلة إنسانيات، وهران، 2004، ص25، 26.

[2] سالمي مختار، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص 133.

[3] رابح لونيسي، الصراعات، المرجع نفسه، ص 25-26.

[4] سالمي مختار، المرجع نفسه، ص 133.

[5] محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دارا الهدى، الجزائر، 2009، ص 21.

[6] زهير إحدادن، المختصر في تايخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 65.

للانتقادات التي كانت موجهة لكريم وبوصوف وبن طوبال ودار الجدل حول نقطتين بارزتين أولا تغيير الحكومة، وتم بالفعل تعيينها من المجلس الوطني ووضع إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة لها.[1]

أما النقطة الثانية هي توحيد أركان الجيش[2]، في يوم 23 جانفي 1960 لتبشر نشاطها[3]، وبالتالي تقلص دور "اللجنة الوزارية الحربية" التي كانت تحت إشراف الباءات الثلاث، وتعيين بومدين على رأس هيئة الأركان أصبح يشكل خطر على الثلاثي ففي مدة قصيرة أصبحت قيادة الأركان قوة عسكرية منافسة للجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة والذي تمخض عنه صراع حول السلطة.[4]

وما زاد في حدة الأزمة هو القرار الذي أصدرته اللجنة الوزارية من الحكومة المؤقتة القاضي بعودة جيش الحدود إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961 وهذا ما رفضته الأركان فقد رأت في فقدانها السيطرة على جيش الحدود.[5] وهنا انتقل الصراع من داخل الحكومة المؤقتة إلى الصراع العلني بين الحكومة وهيئة الأركان وقد حدثت أول مواجهة بينهم بعد إسقاط جيش الحدود لطائرة عسكرية فرنسية على الأراضي التونسية وأسر الطيار الذي كان يقودها وبعد ضغط فرنسي على الحكومة التونسية لتضغط هي الأخرى على الحكومة المؤقتة الجزائرية التي أمرت هيئة الأركان بإطلاق سراحه وهو ما رفضته هذه الأخيرة مما دفع أعضاءها إلى تقديم استقالتهم وأكسبهم ذلك تعطف ضباط وجنود الجيش.[6]

---

[1] زهير إحدادن، المصدر السابق، ص 65-67.

[2] نفسه، ص 67.

[3] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من النضال السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر ، الجزائر، (د.ت)، ص 258.

[4] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1934-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 446.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 498.

[6] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، ط 1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص 11.

وقد قدموا عريضة حملت في طياتها إدانة سياسة الحكومة المؤقتة لتنازلاتها لرئيس الحكومة التونسية الذي اتهمته قيادة الأركان بأن له أطماع في التوسيع على حساب الأراضي الجزائرية، كما تم توقيع عريضة أخرى تدين تصرفات الحكومة المؤقتة.[1]

إن الحديث عن الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان يتطلب الكثير من الحيطة والحذر وذلك لكون هذه الفترة الزمنية من تاريخ الثورة الجزائرية وما خلفته من انعكاسات على مسار الثورة كأداة تقضي على كل ما أنجزته من انتصارات على الحكومة الفرنسية في مفاوضات إيفيان والتي توجهت باستقلال الجزائر والذي كاد هذا الصراع أن يدخل الجزائر في حرب أهلية فيما تعرف بأزمة صيف 1962 وهذا ما سنتناوله في بقية الفصل الأول.[2]

[1] الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد، تحرير عبد العزيز بوباكير، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص 159.

[2] آسية كارومي، وفتيحة زويني، الولاية التاريخية الثانية وجورها في الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019، ص 61.

المبحث الثاني: إعلان الاستقلال وتحديات التركة الاستعمارية اقتصاديا واجتماعيا

1-وقف إطلاق النار:

في نهاية شهر جوان عام 1960 فشل اللقاء الذي جرى بين وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية ووفد الحكومة الفرنسية في مدينة مولان وعن ذلك الفشل كتب الجنرال ديغول "أن شروط التفاوض التي نقلها الوفد الجزائري تتضمن ضرورة تنظيم محادثة مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول ولسماح للمتفاوضيين الجزائريين بالإقامة في التراب الفرنسي واستقبال ومقابلة من يريدون... وكذلك إطلاق سراح بن بلة ورفاقه..."، وصولا إلى جانفي سنة 1961 تمت الانتفاضة الشعبية التي غيرت غطرسة فرنسا وجعلت ديغول يكتب "أن الجزائر تكلفنا أكثر مما تدره علينا... ولذلك فإنني أكرر أن فرنسا تعمل على إيجاد حل يخلصها منها نهائيا... وسوف لن ترى مانعا في أن يقرر السكان الجزائريون إقامة دولة تتولى تسيير شؤون بلادهم"[1].

كان ديغول يراهن على إمكانية إخماد صوت الثورة بالقوة العسكرية وإضعاف جبهة التحرير الوطني وليجعلها تنشغل بموضوعات أخرى وزرع الشقاقات داخلها غير أن كل هذه المساعي التي قام بها ديغول مدة ثلاثين شهر لم تحقق له النجاح ليتيقن أن الانتصار مستحيل وأن الخطر زاد على فرنسا، قرر ديغول التفاوض مع جبهة التحرير الوطني[2] بصف رسمية يوم 7 مارس 1962 وبعد المناقشات الحادة بين المفاوضين التي استلزمت مدة 12 يوم تم التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار (ينظر الملحق 06) وأصدر عشية 18 مارس 1962 على أمواج إذاعة تونس بسان كريم بلقاسم وبهذه العبارة"باسم الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء الوطن ابتداء من 19 مارس 1962... أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص156.

[2] المرجع نفسه، ص 157.

الجزائرية كل قوات الجيش... بوقف العمليات العشائرية"، وقام ديغول بدوره بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية، لتنتهي سنوات المذابح والاغتيالات والتعذيب... على الشعب الجزائري وبداية مرحلة انتقالية له.[1]

2-اتفاقية إيفيان:

وفي نفس فترة إطلاق النار توصل الرئيسان جوكس وكريم بلقاسم إلى توقيع اتفاقيات إيفيان من يوم 18 مارس 1962 وبعد الاتفاق على كل النصوص بينهما تمت إحالتهما إلى م.و.ث.ج للاطلاع عليها ودراسة كل جزئياتها باعتباره السلطة العليا المخولة بالمصادقة والتوقيع على مثل هذه القرارات[2]، وهذا من ا لجانب الجزائري أمر بخصوص الجانب الفرنسي فقد فرضوا على هذه الاتفاقيات ومصادقة عليها في 08 أفريل 1962 حيث بلغت نسبة الموافقة 90%.[3]

أهم بنود اتفاقية إيفيان الموقعة بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي تمثلت فيما يلي:[4]

- وقف إطلاق النار بكامل التراب الوطني ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962.
- إطلاق سراح المساجين الجزائريين خلال 20 يوم من مدة الاتفاق.
- انسحاب الجيش الفرنسي من كامل التراب الوطني بعد الاستفتاء الخاص بتقرير المصير المقرر في 1 جويلية 1962.
- تشرف على إعداد الانتخابات الهيئة التنفيذية المكونة من 9 مسلمين و3 أوروبيين وتبقى في السلطة إلى غاية إجراء الاستفتاء.

---

[1] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، انتفاضة إيفيان، تر: تحسين زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، (د.ت)، ص 37-38.

[2] ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال -دراسة تحليلية-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قسم التايخ، جامعة أبي بكر بلقايد تمسان، 2015-2016، ص 200، 201.

[3] دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان الاتصالات المحادثات والمفاوضات إبان الثورة 1954-1962، موقع: www:dgsh.dz، الاطلاع: 2022/07/21، ص 15.

[4]- عامر أقضير، اتفاقية إيفيان بين الجزائريين والفرنسيين، مجلة مؤشر الدراسات الاستطلاعية، ع 3، 2021، ص 62-63.

- يجري الاستفتاء في كامل التراب الوطني البالغ عددها 15 ولاية.

- يختار الجزائريون في الاستفتاء وتقرير المصير بين الاستقلال التام عن فرنسا أو الاستقلال مع التعاون بين الجزائر وفرنسا.

وفي النهاية وبخصوص هذه الاتفاقيات إلا أنها تحصيل حاصل لسبعة سنوات شاقة من المقاومة والعناء والتفاني لشعب قدم تضحيات ومنح ثقته الكاملة ودعمه المستمر لقادته.[1]

3-إعلان الاستقلال:

بعد فوز الشعب الجزائري في استفتاء 1 جويلية 1962 حول تقرير مصيره بتاريخ 3 جويلية 1962 أعلن الجنرال ديغول عن استقلال الجزائر استقلالا تاما عن فرنسا، وهذا بناءا لما جاء في تصريحه بباريس حول إعلان عن استقلال الجزائر ومجلس الوزراء وهو ما جاء فيه "بمقتضى استفتاء 8 أفريل 1962 صادق الشعب الفرنسي على تصريحات الحكومة بتاريخ 19 مارس 1962 في حالة ما إذا اختار سكان الجزائر، طبقا لقانون 14 جانفي 1961، تأسيس دولة مستقلة في إطار تعاون مع فرنسا.

وبناء على أن العلاقات بين فرنسا والجزائر أصبحت من الآن فصاعدا مبنية على أساس الشروط المجددة في التصريحات الحكومية بتاريخ 19 مارس 1962 فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر.[2]

وفي تاريخ 5 جويلية 1962 أعلنت الحكومة:

-عن استقلال الجزائر فعليا واسترجاع سيادتها الكاملة على كل التراب الجزائري، عرمت الفرحة الشعب الجزائري وكان عرسا عظيما في انتصاره على المستعمر، وهنا انتهت 132 سنة من الحرب المدمرة بالإضافة إلى سبع سنوات ونصف من الحرب الثورية الدامية.[3]

[1] دحو ولد قابلية، المرجع السابق، ص 15.

[2] عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 189.

[3] إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1980-1962، ج 2، دار الغرب، الجزائر، 2006، ص 407.

4-التحديات الاجتماعية:

بذلت الدولة الجزائرية قصارى جهودها لمواجهة التحديات الاجتماعية الكبيرة التي واجهتها، وذلك بوضع مشروع تنمية اشتراكية عاجلة للبلاد تهدف إلى تأطير العاطلين عن العمل وإدماج اللاجئين والمحاصرين وإخراج البلاد من هذا الوضع الكارثي فاتخذت العديد من الإجراءات الرئيسية منها:

- تأميم الأراضي التي تركها المستوطنون 2.44 مليون هكتار منذ أكتوبر 1962 وتحويلها إلى تعاونيات ميسرة ذاتيا بموجب مرسوم مارس 1963، حيث يقوم بن بلة: "أن المشروع الحقيقي للثورة الزراعية بدأت في عهد تأميمها للأراضي التي كانت للكولونيل".
- التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في مجالات كالتعليم والصحة.
- الحد من سيطرة الشركات الأجنبية على الثروات الوطنية بشراء أسهمها والاشتراك بها.
- تأميم المطاحن والصناعات الغذائية في 1964.[1]

بالرغم من أن الحكومة الجزائرية لم تكن في يدها أموال النفط والغاز إلا أنها قامت بحل الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل قضية التسول[2]، التي عملت على حلها من خلال العمل على توفير المأكل والمشرب، وحتى المأوى خلا عام ونصف، كما عملت الدولة كذلك على القضاء لظاهرة ماسحي الأحذية، حيث أن وزير العمل والشؤون الاجتماعية بشير بومعزة نبه بن بلة حول هاته الظاهرة الخطيرة في المجتمع الجزائري حيث قال بومعزة "كيف أننا حصلنا على الاستقلال، لكن الأطفال الصغار يركعون ليمسحوا الأحذية ويحصلوا على أموال بخصة..."، ليقوم بن بلة بخطاب على التلفزيون وقال فيه "لعنة الله على الرجل الذي يقبل أن طفلا صغيرا يركع أمامه ويمسح له حذاءه".[3]

[1] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 60.

[2] يحي أبو زكرياء، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشر للنشر والتوزيع، 2003، ص 14.

[3] أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، دار ابن حزم، بيروت، 2007، ص 231.

5-التحديات الاقتصادية:

لقد عاش الاقتصاد الجزائري في السنوات الأولى من الاستقلال مراحل صعبة بداية من رحيل المعمرين ذو المهارات، ما خلق خللا في الاقتصاد من حيث معدلات النمو والنتاج القومي، إضافة إلى البطالة وكذلك ما زاد تدهور الاقتصاد انتقال البرجوازية الحضرية من الريف إلى التمركز في المدن إلى جانب تدهور حاد في الزراعة.

كل هذه الظروف أدت إلى خلق معضلات أمام الحكومة الجزائرية فقامت بإصدار عدد من المراسيم المتتابعة تحت عنوان كبير هو التسيير الذاتي*، بدأ في 22 أكتوبر 1962 بمرسوم ينص على التسيير المؤقت للمستثمرات الزراعية والشركات التي تركها أصحابها بعد مغادرتهم الجزائر ولم تصبح أملاكهم الشاغرة ملك الدولة الجزائرية إلا بعد صدور مرسوم في مارس 1963 الذي نص على التسيير الذاتي للزراعة والذي يعبر لأول مرة عن التوجه الاشتراكي بقرار من الحكومة[1].

ومن التحديات الاقتصادية التي قامت بها الدولة غداة الاستقلال كانت وفقها المنهج الاشتراكي حسب توجهات "مؤتمر طرابلس" الذي ركز على التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات مع التصنيع الشامل، فتحقيق التنمية المتوازنة بين كل فروع الاقتصاد في كل مناطق الدولة الجزائرية ببناء المجتمع الاشتراكي وقبل أن تشرع الدولة في التخطيط حملت بعدة إجراءات منها:

- تأميم أراضي المستوطنين وتطبيق النظام الذاتي طبقا للمرسوم 1963.
- تأميم البنوك وإصدار العملة الجزائرية سنة 1963.

* إدارة المؤسسة أو الشركة أو الوحدة من قبل العاملين فيها حيث أن التسيير يعني عمليات التخطيط والتوجيه والرقابة لمختلف النشاطات في الإنتاج والتسويق وتمويل الموارد البشرية، أما الذاتي فتشير إلى أن الإدارة تتم داخل الوحدة التنظيمية من قبل العاملين فيها. (ينظر: داودي سهيلة، قرفي سمية، الاقتصاد الجزائري من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2010/2009، ص 37).

[1] المرجع نفسه، ص 36، 37.

- إيجاد خطة سياسية حاكمة تخضع لمصالح الشعب بعين الاعتبار وإنشاء مؤسسات وطنية هامة ما ظهرت شركات وطنية أبرزها شركة سوناطراك سنة 1963.

إضافة إلى الصناعات التقليدية.[1]

كذلك وقد جاء ميثاق الجزائر 1964 ونص على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- توفير موارد للاستهلاك المحلي، وهذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها، ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد وسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة لتطويرها.
- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة في الجزائر.[2]

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص 18، 19.

[2] عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017/2016، ص 58.

المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962 ماهيتها وانعكاساتها

1-مؤتمر طرابلس وأزمة صائفة 1962:

بعد اللقاء الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس 1962 للتكفل بمهام الدولة الجزائرية بعد وقف إطلاق النار والتوقيع على اتفاقية إيفيان، على إثرها دخلت البلاد إلى مرحلة انتقالية صعبة انقسمت فيها القيادة الثورية[1] إلى قطبين متصارعين قطب الحكومة المؤقتة[2]، برئاسة بن يوسف بن خدة ويقف إلى جانبه كل من الأخضر بن طوبال وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف إضافة إلى بعض مسؤولي الولايات في الداخل[3]، أما القطب المضاد نجد قيادة الأركان بقيادة بن بلة وخيضر وبطاط ومحمدي السعيد من الحكومة وقيادة الأركان المدعومة من جيش الحدود والولايات الأولى والخامسة والسادسة[4]، والتي رفضت اتفاقيات إيفيان وانتقدتها بشكل لاذع واعتبرتها بأنها بيع للجزائر وطريق جديد للاستعمار.

وهكذا، ومع دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ابتداء من 19 مارس 1962، جاءت فكرة عقد مؤتمر يحدد وينظم هذه البلاد التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من نيل استقلالها، فكان مؤتمر طرابلس[5]، ذاك الذي جاء لوضع آليات جزائر ما بعد الاستقلال والذي يقال عنه انه مازال مفتوحا إلى يومنا هذا!

في بداية أفريل من عام 1962، بدأت التحضيرات للاجتماع، حيث أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفوقين بجميع أعضاء مجالسهم، ولأول مرة توفرت

---

[1] حنيفي هلايلي، أزمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية، المجلة التاريخية المغاربية، ع 128، تونس، جوان 2007، ص 163.

[2] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2006، ص107.

[3] خليفي هلايلي، المرجع السابق، ص 163.

[4] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 55.

[5] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة المنشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 203.

شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي، والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل، ورغم ما قيل فإن جدول الأعمال كان يتضمن بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقيات إيفيان:

- المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس السياسي والعسكري.
- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية إلى غاية عقد مؤتمر تقييمي[1].

ونجد أنه خلال بداية جلسات هذا المؤتمر كان الاختلاف واضحا بين قادة الثورة، وكان ذلك بتهجم بن بلة على بن خدة بهدف التقليل من دور الحكومة المؤقتة في مفاوضات إيفيان، ولكن بن خدة لم يرد عليه، فقام بوبنيدر للدفاع عنه[2].

ولهذا يقال على أنهم اتفقوا على البرنامج، واختلفوا حول الأشخاص، والجدير بالذكر هنا أن البرنامج السياسي والعسكري، الذي عرف فيما بعد -ببرنامج طرابلس- تم المصادقة عليه بالإجماع دون أية مناقشة، إذ لم يغير منه حرفا، وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد، وذلك لأن ما كان يستحوذ على العقول يومئذ، هو انتخاب المكتب السياسي[3]، ومن أهم بنود ذلك البرنامج نذكر:

- اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.
- تحويل جبهة التحرير الوطني، إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وتبني سياسة الحزب الواحد، ورفض التعددية الحزبية.
- تغير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي[4].

أما مسالة انتخاب قيادة جديدة فكان صعب جدا، فقد ظهر في الأفق تياران، فقد اقترح بن بلة قائمة تضم سبعة أسماء وهم السجناء الخمس (بن بلة، حسين أيت أحمد، محمد

[1] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص 285.

[2] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة مذكرات سي لخضر، ط1، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 1990، ص 285.

[3] علي كافي، المرجع السابق، ص 87.

[4] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيسي القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب للنشر، البليدة، الجزائر، 1997، ص 40.

بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط)، بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علال -سجين من الولاية الخامسة-ومقابل ذلك اقترح كريم بلقاسم قائمة تضم تسع أسماء وهم السجناء الخمسة بالإضافة إلى الباءات الثلاث معهم سعد دحلب[1].

وعلى إثر مشاورات فردية قامت بها لجنة عينها، المجلس لهذا الغرض، تبين أن قائمة بن بلة تحضى بتأييد 33 عضو مقابل 31 صوت لقائمة لكريم[2]، ونشير هنا إلى أن عملية التصويت تلك قد سادتها بعد ذلك الفوضى والغموض، بسبب الاختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت التي أخدها بعض الحاضرين عن الغائبين في المؤتمر[3]، حينها عمت الفوضى داخل قاعة الاجتماع، وغادر الكثير من التاريخيين المؤتمر، دون التوقيع على محضره، وكان على رأس المغادرين رئيس الحكومة بن خدة.

وهكذا استمر الانسحاب من المؤتمر، حيث سجل مغادرة بن بلة قاعة الاجتماع إلى القاهرة، معلنا بذلك هو الآخر عن رفضه.

وهكذا انتقل الصراع بين الحكومة المؤقتة، وقيادة الأركان العامة، إلى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بلة وبومدين، ومجموعة تيزي وزو بقيادة كريم وبوضياف[4]، وكانت مجموعة تلمسان تسيطر على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر زبيري، والخامسة بقيادة العقيد عثمان، والسادسة بقيادة محمد شعباني، كما ضمت إليها الكثير من الشخصيات منهم: محمد خيضر، بيطاط وفرحات عباس، ولم يبق لمجموعة تلمسان إلا السيطرة على الولايات الثانية، الثالثة والرابعة، وقد استطاعت هذه المجموعة كسب جزء هام من الولاية الثالثة، وتتمثل في القوات المرابطة في وادي الصومام

[1] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 202-203.

[2] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 208.

[3] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، ص 60.

[4] Ali Haroun, L'été de la discorde Algérie 1962, éd. Casbah, Alger, 2000, P 160.

ببجاية بقيادة الكابتن محمد بن يحي المدعو علاوة، هذا كما قامت بالهجوم على الولاية الثانية التي كانت تحت قيادة صالح بوبنيدر المدعو بـ "صوت العرب وضمتها إليها"[1].

أما الولاية الرابعة بقيادة العقيد يوسف الخطيب(*)، والتي تتميز بحسن التنظيم، فقد أصرت على الحياد في الصراع، وتكمن أهمية هذه الولاية في أنها تسطير على العاصمة، والمرافق الأساسية الضرورية للدولة، ورغم محاولة ياسف سعدي الموالي لمجموعة تلمسان السيطرة على العاصمة، لكنه فشل[2].

أما الولاية الثالثة التي كانت تحت قيادة العقيد محند ولحاج فقد وقفت إلى جماعة تيزي وزو بقيادة كريم وبوضياف[3].

وهكذا وبأمر من بن بلة، زحفت القوات الموالية له على العاصمة، يوم 3 أوت 1962، فإصطدمت بقوات الولاية الثالثة والرابعة عند مداخل البويرة، المدية والبليدة، ليسقط أكثر من ألف جزائري في مواجهات دامية بين الأخوة، فخرج الشعب إلى الطرقات والشوارع ينادي بإيقاف التقاتل[4].

ولكن لولا التعقل والحكمة، ونداءات الشعب ذاك، لحدث ما لا يحمد عقباه، وعليه وبفضل ذلك، توصلت الأطراف المتصارعة إلى اتفاق ينهي الاقتتال، ويسمح بدخول قوات بن بلة وبومدين إلى العاصمة، وتم في 13 أوت 1962 تنصيب المكتب السياسي الذي شكله بن بلة، وطويت بذلك صفحة من تاريخ الجزائر!

---

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 63.

(*) ولد سنة 1932 بالشلف، واصل دراسته حتى تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب، كان ميالا إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إنضم سنة 1955 إلى جبهة التحرير الوطني، عين في عام 1962 قائدا للولاية الرابعة، وخلال صائفة ذاك العام، إلتزم الحياد في الصراع الذي وقع بين جماعة تلمسان وجماعة تيزي وزو، أنظر: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 63.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

[3] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 211.

[4] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 66.

2-انعكاسات أزمة صيف 1962:

نتج عن هذه الأزمة اختلاط الصفوف في القواعد وإلى تشرذم واسع في القيادات وهذه الانعكاسات تمثلت في:

- التغافل العفوي أو المقصود عن استمرارية التنافس الرئيسي بين فكرة التحرير الوطني والإيديولوجية الاستعمارية الآتية إلى احتواء المكاسب السياسية التحريرية وفراغها من مضامينها والثقافية من جهة ثانية. وقد ترتب عن هذا التغافل نتيجتان فرعيتان:
  - الانشغال بالتناقضات الثانوية عن التناقض الرئيسي وهو تصفية الاستعمار.
  - السماح للاستعمار الجديد التكيف مع مرحلة الاستقلال في مأمن ويواصل بناء (القوة الثالثة) بعيدا عن الأنظار ويعمل على تنفيذ المخططات الاحتوائية في الخفاء بعد أن ساعد هذه القوة في التسلل إلى صفوف قوات الثورة التحريرية واحتلال مواقع إستراتيجية في قطاعات حساسة مثل الإدارة والجيش خاصة.

-حدوث استقطاب جديد للقيادات والقواعد على أساس الساحة الظرفية التي يغلب عليها الطابع السياسي، بينما كان يجدد العمل ببرنامج طرابلس كمشروع للثورة الديمقراطية الشعبية وإن الطابع الظرفي السياسي للاستقطاب الجديد أدى بأطراف النزاع إلى البحث عن أنصار لدعم الصفوف في مواجهة الخصوم دون التأكد من هويتهم وانتماءاتهم السياسية والإيديولوجية مستهلين إلى حد كبير مهمة الاستعمار الجديد، وفي نفس الوقت كانت هناك مشاكل ملتهبة تنتظر التسوية مثل: استفتاء تقرير المصير، التصدي لمنظمة الجيش السري، جزأرة الشرطة والإدارة، نقل السيادة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية، انتخاب مجلس تأسيسي وطني بعد 3 أسابيع فقط من إعلان الاستقلال.[1]

وكان نتيجة هذه الأزمة نشوب معارك بين إخوة الكفاح وسقوط أكثر من ألف قتيل، حيث يروي خالد نزار في مذكراته إحدى هذه المعارك وهي معركة جبل ديرة في نواحي بوسعادة التي ذهب ضحيتها عدد من جنود الولاية السادسة والنقيب محمد الطاهر بلعباس من

[1] عيسى الجرادي، الأحزاب السياسية في الجزائر، ط 1، دار قرطبة، الجزائر، 2007، ص 13، 14.

الولاية الأولى، ويروي لخضر بورقعة كذلك معركة قصر البخاري التي وصفها ببرلين الثانية وهي المعركة التي دفعت بكل من بن بلة والعقيد بن حسن الخطيب وحمد بوسماحة النزول إلى ساحة المعركة والمناداة بوقف الاقتتال، بعدها اتفق الخصوم على تحضير الانتخابات وأن يتم تشكيل مجلس وحكومة وطنيين تمثل فيهما جميع الأطراف بكامل الحقوق، بهذا الاتفاق استمر المكتب السياسي بالعاصمة يوم 4 سبتمبر 1962 وأعلن خيضر عبر الإذاعة عن وقف إطلاق النار ليتمك الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي يوم 16 سبتمبر بعد المصادقة على القائمة الانتخابية التي ضمت 196 مترشحا[1]، وبتاريخ 25 سبتمبر 1962 افتتحت أول جلسة للمجلس التأسيسي تم فيها الإعلان عن تأسيس الجمهورية الجزائرية، حيث انتخب عباس رئيسا لهذا المجلس وفي ليلة 28 سبتمبر 1962 تم انتخاب بن بلة رئيسا للجمهورية، وبهذا تنتهي إحدى أهم الفصول المأساوية في تاريخ الثورة التحريرية والتي عرفت بأزمة صيف 1962.[2]

[1] حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، بحوث ودراسات، الجزائر، ص 161-162.

[2] المرجع نفسه، ص 163.

خلاصة:

نستنتج من خلال ما قدمناه فيما سبق إشكالاته السياسية بين قادة الثورة التحريرية كما جاء به مؤتمر الصومام من تمييز بين السياسي على العسكري والداخل على الخارج من قبل عبان رمضان والدفاع عن إعطاء الأولوية للسياسيين وفي شحنات الصراع بين الزعماء التاريخيين ثم في النهاية اغتيال عبان في ظروف غامضة.

وبالنسبة لإعلان الاستقلال فقد جاء بعد استفتاء شعبي في حرية تقرير المصير في 3 جويلية 1962 واستقلال الجزائر باستقلال كل شبر من ترابها، والدولة الجزائرية في مواجهة تحديات التركة الاستعمارية الكارثية اقتصاديا واجتماعيا بحيث قامت الدولة بإصلاحات ومشاريع محاولة الخروج من الوضع المزري.

أما بخصوص أزمة صيف 1962 فقد تولدت من النزاعات داخل القيادات الثورية (الزعماء) في مؤتمر طرابلس الذي جاء ليرسم معالم الدولة الجديدة للجزائر.

الفصل الثاني

ملامح الصراع السياسي بين النخبة الحاكمة

1965-1978م

تمهيد:

بعد نيل الاستقلال تم انتخاب بن بلة ليقود الجمهورية الجزائرية كأول رئيس لها غير أن سياسته التي اتسمت بالفردية والتسلط جعلت قائد الأركان هواري بومدين يقوم بإزاحة بن بلة بالقوة العسكرية وقد اختلف الكثيرون هل ذلك انقلاب عسكري أم تصحيح ثوري كما وضحه هواري بومدين وهذا الأخير عرف إثر هذا انتقادات ومعارضات حول سياسته التي اعتبروها ظالمة وضد القانون وانقسمت بين معارضة تقاليدية ومعارضة جديدة لكن تم التصدي لها من قيام النظام البومديني لإكمال رئاسته غير أن المنية وافته سنة 1978 ليقوم السجال بين أطراف عديدة للفوز بكرسي الجمهورية الجزائرية كل هذا سنتناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: 19 جوان 1965 انقلاب أم تصحيح ثوري؟

1-مفهوم حركة 19 جوان 1965:

أولاً وقبل كل شيء كان علينا لزماً أن نضع مفهوماً بسيطاً لحركة 19 جوان 1965، التي اختلف حولها العديد من الباحثين والمتتبعين والمعايشين والفاعلين السياسيين في تلك الفترة، فطرف يعتقد أنها انقلاب عسكري، وطرف آخر يعتقد أنها تصحيح ثوري أو انتفاضة، وكل واحد من السابقين له مبرراته لما يصف، فالخصوم والأعداء يعدونها انقلاباً، والأصدقاء والمتعاطفون يعدونها تصحيحاً ثورياً.[1]

ومن دون الميل إلى أحد الطرفين في البداية، فنقول أن 19 جوان 1965 هو: إطاحة مجموعة يقودها العقيد الهواري بومدين* وزير الدفاع.

رئيس الجمهورية أحمد بن بلة في ليلة 19 جوان 1965م من الحكم ووضعه تحت الإقامة الجبرية وذلك بسبب أخطاء كبيرة ارتكبها على أحد زعم المصطين به، كان قد عددها قائدهم خواري بومدين في البيان الأول لمجلس الثورة**، الذي تشكل بمجرد الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة.

ثانياً توجب كذلك أن نقدم الأسباب الحقيقة وراء حركة 19 جوان 1965م بدأ منذ أفض الكأس أحمد بن بلة حيث فكر في تكوين جيش موازي للمؤسسة العسكرية بهدف

---

[1] أحمد طالب الابراهيمي، مذكرات جزائري، هاجس البناء، 1965-1978، ج2، دار القصبة، الجزائر، 2008، دار القصبة، الجزائر، 2008، ص 21.

* من مواليد 23 أوت 1932 قرب قالمة انظم الى حزب الشعب بشكل سري ثم ساقر الى تونس ثم الى القاهرة لاتمام دراسته وفي سنة 1955 داخل قافلة من الاسلحة الةى واهران أصبح كولونيل لولاية الخامسة سنة 1955، ثم قائد العمليات العسكرية، وفي سنة 1960 أصبخ رئيسا للأركان دخل في صراع مع الحكومة المؤقته رفض اتفاقيات ايفيان، لعب دور هام في اطاحة حكم بن بلة في 19 جوان 1965 وأصبح رئيس البلاد توفي سنة 1978، ينظر: بول بالطا، الحلو دين ريليو، استراتيجية بومدين، ط1، تج: خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين، دار القدس، بيروت، 1979، ص 60.

** مجلس الثورة: يعتبر الهيئة العليا بعد أن كان حزب جبهة التحرير الوطني الهيئة السياسية العليا في البلاد وقد كان بمثابة برلمان الشعبي الجزائري (ينظر: عبد المالك مرتضى، دليل مصطلحات ثورة التحرير الكبرى، مطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 75)

التحرر من قبضة الوصاية التي كان يعرضها وزير الدفاع هواري بومدين من بين الأسباب التي من خلالها قدم تصحيحه الثوري بهدف إعادة السيادة[1].

وقد تمثلت في مجموعة الأخطاء التي ارتكبها أحمد بن بلة ذكرها بومدين في بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1965م، حيث قال: "إن قائمة الأخطاء طويلة وإن مغزاها لعمق، فقد أقيم الحكم على تبذير التراث الوطني والتلاعب بأموال البلاد وبرجالها، وارتكز في ذل على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية، كما أقيم على تهديد تارة والمساومة تارة أخرى، وحجز الحريات الفردية".

وقال في فقرة أخرى: "وسرعان ما أصبح الحكم فردياً ودفنت المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة، بحيث أصبحت لعبة في يد شخص واحد، يدخل بها ما يشاء ويمنح النفوذ لمن يشاء، وبفرض أهواءه على المنظمات والرجال حسب مزاج الساعة وشهوة النفس".[2]

لم يكن ببيان مجلس الثورة هو الوحيد الذي قدم فيه هواري بومدين أخطاء أحمد بن بلة، بل نجده يؤكد ذلك في حوار مع الصحفي المصري "لطفي الخولي" في الجزائر في أكتوبر 1965م، حيث عددها كالتالي: [3]

- الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي يظم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر.
- عدم تكوين الدولة الجزائرية وتجميد كل محولة لإحداث إصلاح جذري في الأجهزة الإدارية.
- إبعاد وتصفية العناصر النضالية التي أسهمت إيجابياً في الثورة وتمكين العناصر الانتهازية والثورية من مراكز السلطة.

---

[1] عبد التوحيد والصفصاف وآخرون، القيم الفكرية في الثورة الجزائرية (1954-1987)، ج1، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، الجزائر، 2008، ص 14.

[2] بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1969، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة 02، العدد 56، 1965/07/06، ص803.

[3] لطفي الخولي، عن الثورة وفي الثورة وبالثورة، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، (د.ت)، ص 88-89.

- إهدار الحريات المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات وأسباب.
- بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدة الدولة والشعب بل استبدادها لأغراض مناوراته ومساوماته السياسية من أجل استمتاعه بالحكم الفردي والديكتاتوري.
- فشل السياسة الاقتصادية عامة والسياسية الزراعية خاصة نتيجة تدخلاته التعسفية...
- القيام بعمليات تخريبية عمدية متتالية ضد وحدة القوى الثورية للمناضلين عامة والوحدة الوطنية ووحدة الجيش الوطني الشعبي خاصة.
- الانجراف بخط الثورة الاساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردي المريض الذي أسقطته الثورة عندما حطت الزعامة المصالية وكشفت انتهازيتها وخيانتها للشعب الجزائري ومصيره.

2-19 جوان 1965 انقلاب أم تصحيح ثوري؟

إن الرئيس هواري بومدين كان في نيته إنهاء الأزمات التي تعصف بجبهة التحرير الوطني وتجاوز الخلافات بين الأشخاص وكذا استقطاب العسكريين ولم تشملهم وهذا ما يتضح من خلال تشكيله بمجلس الثورة الذي يعد الهيئة العليا وصاحب السلطة المطلقة وجاء هذا الأخير ليتضمن سير المؤسسات القائمة وتدعيم الاستقرار السياسي وتثبيت الحكم الثوري على أساس التقدير الصحيح والسليم للمركزية الديمقراطية ومن الواضح أن المفهوم الذي جاء به هواري بومدين حول حركة جوان 1965 كونه تصحيح ثوري أدى إلى بعض السياسيين وفقهاء القانون إلى استبعاد فكرة الانقلاب واعتبار ذلك مجرد تصحيح لمسار الثورة أو بمعنى آخر.

تأسيس جيد للشركة الثورية وفي إطار منطلقات وتوجهات ج ت و وحدها كما هو مشار إليه في الفقرة الأخيرة من بيان 19 جوان 1965: [1]

[1] زبيحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص196-197.

«وطبقا للاتجاهات جبهة التحرير الوطني الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سنستوفي توجهها باستمرار من المبادئ التي تنص عليها طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر...»[1].

بصرف النظر عن الأخطاء التي كشفها الطرف المنقلب بكل موضوعية تعتقد أن ما حدث في 19 جوان 1965 كان انقلاب عسكري أبيض من دون دماء له مبرراته، وسنقدمها فيما يلي، ونحن عندما نقدمها ليس الغرض منها تسويغ ذلك، فنحن مع قاعدة: "أن كل انقلاب عسكري خبيث حتى يثبت الطرف المنقلب العكس".[2]

وهذه المبررات كالتالي: [3]

- استخدام أحمد بن بلة الطرق الملتوية إلى السلطة والمناصب القيادية في الدولة، فلقد أبعد ابرز التاريخيين للوصول إلى رئاسة الحكومة والجمهورية وأمانة الحزب.
- استغلال بن بلة سفر بومدين إلى القاهرة لتمثيل الجزائر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية لمساندة القضية الفلسطينية، وقام بالإقدام على تنحية عبد العزيز بوتفليقة من الوزارة الخارجية.
- سير أحمد بن بلة نحو الحكم الفردي، فهو إلى جانب رئاسته الجمهورية، هو رئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء، وهو وزير الداخلية والأمين العام للحزب، وزعيم مليشيات شعبية مسلحة. [4]

[1] زبيحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص196-197.

[2] عمرو عثمان، في أن الثورة ثورة والانقلاب انقلاب، مقال منشور في موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013/07/25.

[3] لطفي الخولي، المرجع السابق، ص69.

[4] طاهر الزبيري، المرجع السابق، ص 99.

- عمل بن بلة على تفكيك جماعة وجدة فقام برفع أحمد مذكري على التنحي من وزارة الداخلية، وقايد أحمد من وزارة السياحة، وقد قلص صلاحيات الشريف بلقاسم في وزارة التوجيه الوطني...[1].

صحيح أن حركة 19 جوان 1965 المسماة بتصحيح الثوري في تفسيرها على أرض الواقع على أنها "لا زعامة ولا تزعم، إنما انسجام وتناسق بين القيادة والقاعدة، ومشاركة القاعدة للقيادة في جميع القرارات التي تتخذ، والتي تهم مستقبل البلاد في جميع الميادين. [2]

فمنذ بيان 19 جوان قطعت الجزائر مرحلة كبرى، وكان ثمن ذلك في غالب الأحيان تضحيات جسيمة، أكدت فيه القيادة الثورية عزمها وتصميمها على تدقيق الاشتراكية على صعيد الواقع وقد قامت هذه القيادة بإقامة دولة منظمة قوية وديمقراطية. [3]

وفي النهاية نخلص إلى أن حركة 19 جوان 1965 هي انقلاب بالمفهوم القانوني، وأن الشيء المثير للانتباه هو إلغاء المؤسسات القائمة وفق مبادئ وبرامج وفي ذات الوقت استمرار القائمين بها في الاعتماد على أهم مبادئ النظام السابق المنظمة في الدستور الملغى وميثاق الجزائر، من اختيار اشتراكي وحزب واحد والحكم بواسطته، وهو ما دفع الكاتبان Leca et vatin إلى القول بأن انقلاب 19 جوان يحلل كإعادة المشروعية الأصلية مقابل بتر للشرعية، وأن كل ما يتعلق بهذه المشروعية موجود في الدستور بقي صالحا ولم يرفض على الإطلاق[4].

[1] بن أيوب رشيد، دليل الجزائر السياسي المؤسسة الوطنية، الجزائر 2002، ص 173.

[2] جمال بن حمودة، ماذا فعلتم بالجزائر، المجاهد الأسبوعي العدد 1663، 19 جوان 1992، الجزائر، ص06.

[3] وزارة الاعلام والثقافة، عشر سنوات من الانجزات 19 جوان 1965-19 جوان 1975، الجزائر 1975، ص 216.

[4] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 107.

المبحث الثاني: المعارضة السياسية للبومدينية: دوافع وتجليات

بداية كان أول عمل لبومدين بعد حركة 19 جوان 1965 توطيد سلطته، مثل أي رئيس جديد، أنه أبعد الكثير من المقربين من بن بلة وجلب عصبته وتم إلغاء دستور 1963 وكل المؤسسات التابعة له،[1] من بينها م.و.ت الذي تم انتخابه سنة 1963 ووضع مكانه مجلس الثورة الذي ترأسه بومدين وجعل منه الهيئة العليا في الدولة الجزائرية.[2]

منه أنشأت أجهزة جديدة لدولة بديلة تقوم مقام المؤسسات القديمة ووهذا ما تولته أمرية 10 جويلية 1965 (ينظر المحلق رقم 02).

كما احتكر بومدين جميع المناصب السياسية المهمة، تمثلت في المؤسسات التالية:

1-مجلس الثورة:

يعتبر الهيئة العليا لثورة وهو الذي يحط سياسة ج.ت.و، وصاحب الاختصاص للتقرير في مصير الجزائر،[3] شكل مجلس الثورة في البداية 26 عضو موزعين من حيث ووظائفهم على النحو التالي: ثمانية مدنيين كانوا منحدرين من جيش التحرير وقادة الولايات الخمس وعضوات من قيادة الأركان وقائد الدرك الوطني وقائد مصالح الأمن، ومسؤولات مدنيات كانا من حاشية بن بلة سابقاً، بالإضافة إلى العقيد بومدين ورئيس ديوانه عبد القادر شابو.[4] (ينظر الملحق 01)

وفي حقيقة الأمر الأعضاء مجرد ديكور داخل المجلس على غرار مجموعة وجدة لها الحكم الفعلي.[5]

---

[1] حمدي ناجية، إرث الاستعمار الفرنسي والثورة التحريرية على الحياة السياسية الجزائرية 1962-1978، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 9 جويلية 2016، الجزائر، ص165.

[2] نوري ادريس، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر، مجلة سياسات العربية، العدد 35، نوفمبر 2018، ص33.

[3] ربيحة زيدان، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة F.L.N، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عيم ميلة، الجزائر، 2009، ص197.

[4] عبد المالك مرتضى، المرجع السابق، ص75.

[5] الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1978، ج 2، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 95. عبد المالك مرتضى، المرجع السابق، ص 75.

2-رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء:

تمتع هواري بومدين كونه رئيس مجلس الثورة بكل السلطات السامية للدولة، فهو أيضا رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للجيش، وبأنه ممثل للهيئة العليا لدولة[1]، وحزب ج.ت.و الذي استعمل إلى مجرد بيروقراطية إدارية.[2]

قد خضع لإدارته كافة السلطات الحزبية وبصفته رئيساً لمجلس الوزراء يحق له أن يحاسب أي وزير في أعماله ويوقع على الأعمال الحكومية.[3]

3-حزب جبهة التحرير الوطني (إعادة تنظيم الحزب):

فور استعادة السيادة الوطنية تم تحويل ج.ت.و وإلى حزب سياسي في أفريل 1964[4]، لكن بعد انقلاب 19 جوان 1965 قام هواري بإبعاد الحزب تماما عن التدخل في شؤون الدولة والإدارة وألغيت جميع تنظيماته المركزية.[5]

وعمل بومدين على تعيين هيئات دقيقة وأكثر فعالية ففي تاريخ 17 جويلية 1965 عوض المكتب السياسي بالأمانة التنفيذية ولكن في الحقيقة الحزب لم يكن له أي أهمية في هذه الفترة[6]، وكان يعتمد عليه اعتماداً شكلياً فقط.[7]

---

[1] اسمهان تمغارت، اشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962-1988، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص 66.

[2] الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص95.

[3] صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري 1962-1978، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص 120-121.

[4] ابراهيم لونيسي، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، المطبعة دار الهومة، الجزائر، 2012، ص 30-31.

[5] سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، ج 1، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص 106.

[6] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت)، ص 210.

[7] سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 109.

4-رئيس الحكومة:

يرأسها هواري بومدين رئيس مجلس الوزراء وتمارس مهامها تحت رقابة مجلس الثورة الذي هو السلطة التنفيذية والتشريعية وذلك عن طريق الأوامر والمراسيم.[1]

بحيث تأسست الحكومة بأمر رقم 182/65 المؤرخ في 10 جويلية 1965 الصادر من رئيس الثورة التي حلت محل دستور 1963 كون هذا الأخير لم تصدر قوانينه عن السلطة التشريعية، بل شرعت عن طريق أوامر رئاسية فردية[2]، وقد عملت حكومة بومدين على انتهاج سياسة جماعية ترتب عنها منح الوزراء استقلالاً نسبياً[3].

لقد جعل هواري كافة السلطات تحت يده بعد حركته الانقلابية على بن بلة المتمثلة في مجلس الثورة وحزب ج.ت.و والذي جعله مجرد حزب شكلي وكذلك الحكومة والتي وقعت دخلها خلافات وانسحاب بعض الوزراء جراء التمييز الذي قام بينهم، كل هذه كانت من بين الدوافع لظهور أنواع من المعارضة ضد سياسة بومدين وهذا ما سنتناوله تحت عنوان التجليات.

5-التجليـات:

تجلت عن السياسة البومدينية رد فعل معاضة لها واعتبرتها ظالمة وساخطة انقسمت بين المعارضة التقليدية والمعارضة الجديدة.

-المعارضة التقليدية:

1. منظمة المقاومة الشعبية (ORP):

اعتبر انقلاب بومدين بالفاشية والرجعية وقال عنه أنه يدخل في إطار الإطاحة بما أسماه بالأنظمة التقديمية في العالم، وقد أنشأت هذه المنظمة على يد عبد الحميد بن زين

[1] اسمهان تمغارت، مرجع سابق، ص 66.

[2] مغنية الأزرق، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، تراسيركرم، مؤسسة الأبحاث العربية، (د.م)، 1980، ص96.

[3] محفوظ العش، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2000، ص 71.

وضمت في صفوفها كل من محمد حربي وحسين زهوان وبشير حاج علي والصادق هجرسي[1]، لتتحول إلى مقاومة شعبية إرهابية مسلحة ضد نظام بومدين ويرجع السبب الحقيقي ضد انقلاب بومدين لا لأن بن بلة شيوعيا مثلهم بل اعتبروه فرصة لتغلغل داخل أجهزة الحكم والسيطرة عليها.

واجهها بومدين بالعداء الشديد كونها تشكل خطر داخل أجهزة الدولة ومن الذين وقفوا ضد الثورة المسلحة[2]، وظل حزب متناهي لا وزن له في الساحة الوطنية واقتصرت أعماله في المناشير والجرائد أو الحركة الجمهورية[3].

2. الحركة الديمقراطية الثورية (MDR):

كان العقيد كريم بلقاسم من بين المعارضين لبومدين منذ عام 1958 وزادت معارضته خاصة بعد انقلاب 19 جوان 1965، فأسس حزب الحركة الديمقراطية الثورية بنواحي باريس في 18 أكتوبر 1967، ومن أهدافها اسقاط نظام الحكم الذي يصفونه بـ "نظام العب والظالم" وطذا تطهير صفوف الجيش من عملاء فرنسا، لكن هذه المعارضة لم تدم كثيراً حيث تمت تصفية كريم بلقاسم سنة 1970 بألمانيا.[4]

3. معارضة الطاهر الزبيري:

وكانت المحاولة الانقلابية من طرف العقيد طاهر زبيري، حيث قال في مذكراته من الأسباب التي أدت إلى الانقلاب في 14 ديسمبر 1967 أنه لم يعد يشاورني في تعيين كبار مسؤولي الدولة وأنه لم يكن في الحقيقة يريد أن يقبل بومدين من قيادة الدولة بل حاول

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 99-100.

[2] عبلة هيشر ونسرين برجوح، المعارضة السياسية على عهد الرئيس أحمد بن بلة وهواري بومدين (1962-1978)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، ص 70.

[3] عبلة هيشر ونسرين برجوح، المرجع السابق، ص 72.

[4] المرجع نفسه، ص 68.

تجريده من عدة مناصب متاحة رئيس الحكومة ووزارة الدفاع ولتحقيق انقلابه قام بالخطوة التالية[1]:

- استدعائه لجميع الفيالق الخاضعة لسلطته.
- السيطرة على مكان اعتقال الرئيس المخلوع أحمد بن بلة.
- تشجيع كل من محمد الصالح يحياوي وخالد نزار بالضغط على الشاذلي لدعمه.
- تشجيع العمال للخروج في مظاهرات ضد حكم بومدين.

غير أن عمليته باءت بالفشل بسبب أخطاء تكتيكية وتقنية فادحة فأي عسكري هذا الذي يفكر بانقلاب عسكري ولا يحسب حساباً لطيران وطول المسافة.[2]

وسنذكر أسباب فشل انقلاب الطاهر الزبيري والتي ترجع إلى عدة عوامل منها[3]:

-عدم التخطيط المحكم والتدهور في اتخاذ القرار.

-عدم ضمان ولاء كل قادة الجيش للزبيري خاصة الضباط الفارون من الجيش الفرنسي الذي استعان بهم بومدين في القضاء على الانقلابيين.

-الأمطار الغزيرة والأوحال التي عرقلت تحرك قوات الزبيري.

-الفوضى التي دبت في القوات الموالية للطاهر الزبيري عند أول اصطدام لها بالقوات الموالية لبومدين.

-الاستعانة بقوات من خارج العاصمة ولم يعلم الزبيري أن انقلاب 19 جوان 1965 لم يكتب له النجاح إلا بفضل ولاء الوحدات المتواجدة في العاصمة لأنها هي التي تكفلت بالسيطرة على أهم المواقع الاستراتيجية للدولة كالإذاعة والتلفزيون والبرلمان والحكومة والمطار والطرق الرئيسية.

---

[1] الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص218-219.

[2] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد 1929-1979، تر: عبد العزيز بوباكير، ج 1، دار القصبة، ص 167.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 154-155.

-صعوبة تنقل الدبابات لمسافة أكثر من 200 كلم (الشلف إلى العاصمة) دون أن تكتشفها القوات النظامية (حكومة بومدين).

-انعدام عنصر المفاجأة في العملية الانقلابية لكونها عامل مهم وبالتالي فشلها كان بسبب رئيسي في إيقاضها، بحيث أن المراقبة من النظام شديدة تعقب تحركات الطاهر الزبيري الداخلية والخارجية، وربما كان بومدين يعلم بهذه التحركات ولحظة الانقلاب عليه منذ البداية.

-في نهاية المطاف تخلى الجميع عن الزبيري مباشرة بعد فشل محاولته الانقلابية.

يعد هذا الفشل الذريع للظاهر الزبيري يقول بأن حركته الانقلابية في 14 ديسمبر 1967 لم تكن يوما محاولة انقلاب عسكري كما يعتقد الكثيرون لأننا ببساطة لم نكن نسعى للإطاحة ببومدين من السلطة وإنما كان هدفنا الأساسي هو الضغط عليه لإعادة الشرعية للبلاد بعد تملصه من عهوده بمجرد نجاح التصحيح الثوري الذي قدته معه ضد بن بلة في 19 جوان 1965، ونرى بأن بومدين يحاول استنساخ نفس الحكم الفردي الذي ميز عهد بن بلة أي أننا لم نقم سوى باستبداله بدكتاتور آخر وهو هواري بومدين الذي يتنافى مع مبدأ "القيادة الجماعية عليه"[1].

وكانت نتيجة لفشل الطاهر الزبيري تردا عليها عدة انعكاسات على نظام بومدين ومنها[2]:

-توطيد حكم بومدين أكثر بعد إبعاد الزبيري الذي كان يعتبر أشرس منافسيه داخل الجيش ومجلس الثورة.

-إزاحة مجموعة الشرق ومعارضي بومدين من النظام.

-ترقية ضباط الجيش الفارين من الجيش الفرنسي في الرتب لأنه لم يبقى إلا بومدين وبن الشريف كعقداء في الجيش.

[1] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مرجع سابق، ص 251.

[2] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 159.

-إخضاع بومدين لكثير من الضباط الكبار وإسكاتهم بالتلويح لهم بأنه يعلم بمشاركتهم من قريب أو بعيد في المحاولة الانقلابية للطاهر الزبيري لكنه سامحهم بشرط الخضوع التام له وتنفيذ أوامره دون نقاش.

4. معارضة قايد أحمد:

خلال عام 1972 اتجه نحو معارضته للرئيس هواري بومدين برغم من أنه كان يعمل معه في مجلس الثورة وهيئة الأركان العامة وتعود معارضته لعدة أسباب منها[1]:

-أراد تجسيد فكرة أن الشعب صاحب السيادة وأن حزب جبهة التحرير هو المسؤول عن قيادة البلاد وليس مجلس الثورة.

-رفض أحمد قايد لسلطة بومدين كونها فردية.

-كذلك رفضه لمشروع الثورة الزراعية لأن الفلاحين وجدوا صعوبة في تطبيق قوانينها نتيجة تعقدها وعدم تعودهم على التعاونيات الإنتاجية لكن بومدين أصر على المشروع وأمر بنفي قايد أحمد لمعارضته.

5. المعارضة السياسية:

تتمثل في بعض السياسيين القدماء الذين عادوا إلى الساحة السياسية وهم: فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، حسن لحول وحمد خير الدين وأصدروا بيانين ساسيين في أفريل 1976 ينتقدون فيها سياسة بومدين التي اعتبروها شيوعية، كما اتهموه بالسعي لإثارة حرب مع الأشقاء في المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية وهو نفس موقف الثورة الاشتراكية والذي كان مؤيدا لهم، لكن المبادرة آلت إلى الفشل حيث قضى عليها بومدين في بدايتها ووضع المعارضين تحت الإقامة الجبرية[2].

[1] لعيادة نجية ومنايصة وردة، أهم التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1978)، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017، ص 51-52.

[2] منهل سعدي، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيسي هواري بومدين 1965-1978، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، بسكرة، 2013-2014، ص 59.

-المعارضة الجديدة:

1. المعارضة الإسلامية:

برزت الحركة الإسلامية بحدة معارضتها لسياسة هواري بومدين بحث حاجات سلمية وعنيفة ذات طابع ثقافي وإيديولوجي فاحتجاج محفوظ نحناح وجماعته الموحدين سنة 1976 مثلا كان على الاختيارات الإيديولوجية لنظام هواري[1]، كذلك معارضة الشيخ السلطاني والذي تميز طابع معارضته لنظام هواري أكثر راديكالية حيث عارض الخيار الاشتراكي وقد قام بتأليف كتاب نقدي للاشتراكية بعنوان "المزدكية هي أصل الاشتراكية" وقد حمل كتابه نقد للمذهب الاشتراكي الذي أعلنها بومدين خيارا أيديولوجيا للدولة الجزائرية، وبالتالي الخيار الاشتراكي الإيديولوجي يعتبر من الأسباب القوية في نمو وتبلور تيار إسلامي كمعارض لخيار بومدين الذين يرون أنه مذهبا ملحدا غربيا عن الإسلام[2].

حتى الثورة الزراعية التي جاء بها بومدين لم تسلم من المعارضة الإسلامية فقد انتشرت فتاوى وثورة كلامية ودعايات مفادها "إن الإسلام تهدده التدخلات والمكائد الشيوعية والملحدة التي تحملها الثورة الزراعية، لكن رد فعل الإسلامي لم يقتصر على مستوى النقد لاختيارات بومدين الإيديولوجية والإدانة الكلامية للثورة الزراعية، بل تصدت إلى الاحتجاج العنيف، حيث برزت إلى الوجود عشية الاستفتاء على الميثاق الوطني الذي كرس الثورة الاشتراكية في الجزائر "جماعة الموحدين" التي أعلنت رفضها الكلي لهذه الاختيارات وأصدرت تحريضات ضد نظام بومدين[3]، في النهاية طالبت المعارضة الإسلامية بانتخاب مجلس تأسيسي يصنع دستورا للبلاد على أساس مبادئ الاسلام. قام بومدين بوقف هذه الحركة المعارضة سنة 1975م[4].

---

[1] الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 370.

[2] المرجع نفسه، ص 392.

[3] الطاهر سعود، المرجع السابق، ص 394-395.

[4] عبلة هيشر ونسرين برجوح، المرجع السابق، ص 82.

2. المعارضة الأمازيغية:

ظهرت هذه الحركة المعارضة لسياسة بومدين منذ بداية الاستقلال وذلك من خلال تأسيس عدة جمعيات ومنظمات لنشر أطروحاتهم تختلق في تأسيس خلية للتفكير في مستقبل اللغة الأمازيغية عام 1963م على يد كل هؤلاء مولود معمري وعمار عبادة ومبارك رجالة لكنها توقفت عام 1965 بعد اعتقال نظام أعضائها المؤسسين لها.

كما ظهرت على السطح معارضة بين صفوف التنظيمات الطلابية اليسارية عام 1968 رفعت شعار لا اشتراكية بدون ديمقراطية والتي طالبت نظام بومدين بالسماح لها بتدريس اللغة الأمازيغية في الجامعة فاضطر النظام إلى فتح كرسي البربرية في جامعة الجزائر تحت إدارة مولود معمري لكن النظام أغلقه عام 1973.[1]

[1] عبلة هيشر ونسرين برجوح، المرجع السابق، ص 82-83.

المبحث الثالث: أزمة خلافة بومدين وارتداداتها

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978 تولى رئاسة الدولة رابح بيطاط بالنيابة رئيس المجلس الشعبي الوطني[1]، وذلك طبقا للمادة 117 من الدستور التي تنص على أن: {في حالة وفاة رئيس الجمهورية أو استقالته يجتمع "م.ش.و" وجوباً ويثبت حالة الشغور النهائي للرئاسة}[2]، وقد ساهم شغور منصب الرئاسة في ظهور خلافة حول السلطة وجاء تدخل قيادة مجلس الثورة في طابع سلبي ومتحفظ إذ كان دوره نسبياً في هذه الفترة[3]، وكانت هذه الخلافة حول رجل الجزائر القوي بين عبد العزيز بوتفليقة الرجل المقرب من بومدين ووزير الخارجية يرى نفسه المرشح القوي لخلافته، حيث ضاعف جهوده لكسب التأييد الخارجي بصفته رجل دبلوماسي صاحب العلاقات المتشبعة مع الدوائر الغربية والفرنسية، وفي مواجهة الرجل الليبرالي بوتفليقة كان محمد صالح يحياوي وهو عسكري سابق كان يشرف على مدرسة شرشال العسكرية والذي رجل ج.ح.ت، والذي ظهر منذ بداية سباقه نحو خلافة بومدين ونيته في مواصلة مشوار هذا الأخير، على ثلاثة راجحة الدفاع عن الأيديولوجية، الدفاع عن العروبية، ومعارضته الرأسمالية، وهذا ما أكسبه تأييد من طرف حزب الطليعة الاشتراكية[4]، وحينما عجز مجلس الثورة عن حل السجال بين الرجلين برز في الواجهة الطرف الثالث بعيد عن المواجهة السياسية هي المؤسسة العسكرية جمعية الضابط

[1] يحي أبو زكرياء، المرجع السابق، ص35.

[2] عمار بومايدة، بومدين والآخرون، ما قاله، وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهدي، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص238.

[3] عمر بن سعد الله، شغور منصب رئيس الجمهورية في الأنظمة الجمهورية المغاربية، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، 2008-2009، ص122.

[4] أحمد العياشي، سنوات الشاذلي بن جديد 9 حلقات، مكتبة النور، (د.م)، 2012، ص05.

قاصدي مرباح* معبراً بأن الوضعية بين بوتفليقة ويحياوي تهدد الوطن في زرع الانشقاقات الجهوية. [1]

بحيث أبعد كل المتنافسين من السباق كحل جذري، وبواسطة قوة الجيش الداعمة قاصدي مرباح قام باختيار خليفة الرئيس الراحل هواري بومدين من رحم المؤسسة العسكرية وهو الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية وعضو مجلس الثورة وتقديمه كمرشح لرئاسة البلاد. [2]

إذن وفقاً لما سبق ذكره فإن الصراع الذي دار على خلافة هواري بومدين بعد وفاته بين عبد العزيز بوتفليقة ومحمد صالح يحياوي تم انهائه بدخول سلطة الجيش على يد قاصدي مرباح وضع على كرسي الحكم بالرغم من معارضته للرئاسة ذلك لأن ليس له تكوين رئيس دولة وبالتالي شهدت فترة حكمه للجزائر مظاهرات وأزمات مختلفة.

* ولد عام 1938 في بني يني في القبائل الكبرى، كان عضوا في دفعة الضباط المدربة في موسكو إبان النضال ضد الفرنسيين وشارك في مفاوضات إيفيان، وبعد أن تولى قيادة الأمن العسكري ما بين 1962-1979، أصبح وزيرا للدفاع ثم وزيرا للصناعة حتى عام 1984، كما عين وزيرا للزراعة والصيد ثم وزيرا للصحة واصبح رئيسا للحكومة في نوفمبر 1988 واستبعد عنها في العام التالي وانتقل إلى المعارضة وأسس الحركة الجزائرية من أجل العدالة والديمقراطية، اغتيل في 21 أوت 1993. ينظر: بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص 124.

[1] أحمد طالب الابراهيمي، مذكرات الجزائري "أحلام ومحن"، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

خلاصة:

من خلال ما تم ذكره في المباحث السابقة نستنتج إجمالاً:

المبحث الأول أن ما حصل في الجزائر بتاريخ 19 جوان 1965م هو "انقلاب عسكري أبيض من دون دماء" هذه العبارة هي تعبير موضوعي لما جرى في ذلك اليوم، وأي تعبير آخر أو توصيف هو عملية تحريف للحقيقة والتاريخ، فقد تكون تلك الحركة التي قام بها هواري بومدين وحفيظته لها أسبابها المقبولة وما قدمه بعد الانقلاب على بن بلة خلال 13 سنة من تقدم صناعي ازدهار فلاحي وتطور علمي، ولكن لا يمكننا أن نسميها بغير اسم آخر فانقلاب هو انقلاب.

أما ما قدمناه في المبحث الثاني للمعارضة على السياسة البومدينية وما كان لها دوافع وأسباب تمثلت في القضاء على النظام السابق للمخلوع بن بلة واستبداله لنظامه الجديد ووضع حكومة تحت رقابة مجلس الثورة، أما ردود الفعل فقد انقسمت بين معارضة تقليدية رفضت كلياً نظام بومدين معتبرا سياسته ظالمة وهي منظمة المقاومة الشعبية وحركة الديمقراطية الثورية، إضافة إلى المحاولة الانقلابية من طرف الطاهر الزبيري إلى جميعها تم القضاء عليها من طرف نظام بومدين.

ومن خلال ما عرضناه في المبحث الأخير حول خلافة الرئيس بومدين الراحل وما تردا عنها هو المنافسة على كرسي الرئاسة بين عبد العزيز بوتفليقة ومحمد صالح يحياوي تم الفصل بقوة الجيش في إعطاء الحكم لشاذلي بن جديد في قيادة الجزائر.

الفصل الثالث

الجزائر من الاستقرار إلى الانفجار 1978-1992م

تمهيد:

تم تنصيب الشاذلي بن جديد كثالث رئيس يمر على الجزائر من قبل تزكية الجيش، غير أن بن جديد يفتقد لتكوين رئيس دولة فهو في الأصل ذو تكوين عسكري، جعل فترة حكمه من 1978 إلى غاية استقالته سنة 1991، شهدت فترة حكمه العديد من الأزمات السياسية ترجمت في الشارع الجزائري بمظاهرات عنيفة كان بدايتها الربيع الأمازيغي سنة 1980 المطالب بالهوية الأمازيغية وعمل حساب لها في الجزائر انتقالا إلى سنة 1988 المعروفة بأحداث أكتوبر إثر الركود الاقتصادي المزري أدى بالشعب بالمطالبة بحلول والتغيير في النظام، وكمحاولة لإصلاح الوضع قام الشاذلي بانفتاح سياسي وبعديل دستوري والقيام بانتخابات رئاسية لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، لكن العملية الانتخابية باءت بالفشل بعد عدم تقبل النظام الحاكم بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتعرف تأزم في الساحة السياسية منذ سنة 1992.

المبحث الأول: أحداث منطقة القبائل 1980م وتأثيراتها

مع بداية الثمانيات اندلعت في منطقة القبائل بالخصوص منطقة تيزي وزو مواجهات عنيفة بين مجموعة من الشباب المتظاهرين وقوات الأمن الجزائرية، ولم تكن للمتظاهرين البربر مطالب سياسية، بل طالبوا بأحقية الثقافة الأمازيغية –البربرية في الوجود واطلق على هذا الحدث اسم الربيع البربري.[1]

وتعود أحداث القبائل 1980 بعد منع السلطات الجزائرية تنظيم محاضرة حول الشعر الأمازيغي قديما والتي كان مقررا أن يلقيها في جامعة تيزي وزو –تأسست قبل ذلك بأربع سنوات– الكاتب الأمازيغي مولود معمري في العاشر من مارس 1980.

والجدير بالذكر أن رفض السلطات المحلية الترخيص للمحاضرة جاء من دون تقديم تبريرات واكتفت بالقول إنها تنفذ تعليمات واردة من الجزائر العاصمة.[2]

في اليوم الموالي، خرجت مظاهرات منددة بالمنع في تيزي وزو والجزائر العاصمة، كما شل إضراب عام منطقة القبائل، وجابت مسيرة تيزي وزو شوارع المدينة وتوقفت أمام مقر حزب جبهة التحرير الوطني ومبنى الولاية المحافظة، ورفع المحتجون شعارات من بينها "الثقافة الأمازيغية.. ثقافة شعبية" و"كفي من القمع الثقافي" و"محاضرة معمري لماذا منعت." ومبارك وكانت. مظاهرات تيزي وزو والجزائر العاصمة أول حركة احتجاجية شعبية تعرفها الجزائر منذ الاستقلال، وشكلت صدمة بالنسبة للسلطات التي بدت مرتبكة ومترددة في الرد المناسب، وترجم هذا التردد تأخر رد رئيس الجمهورية آنذاك الشاذلي بن جديد على الأحداث، ولم يأت خطابه إلا في 17 أفريل أكد فيه أن الجزائر عربية وإسلامية وأن الديمقراطية لا تعني الفوضى.

[1] يحي أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، ناشري، د م، 2003، ص 42.

[2] موسوعة الجزيرة، الربيع الأمازيغي بالجزائر، حراك من أجل الهوية، 2016، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/16 تاريخ الاطلاع: 2022/06/02

ولم يبد الرئيس أي تجاوب مع مطالب المحتجين، بل إن قوات الأمن اقتحمت بعد ذلك بيومين مراكز تجمع المحتجين (جامعة تيزي وزو، مستشفيات، مصانع...) وأسفرت العملية الأمنية عن اعتقال 24 شخصا.[1]

مما أدى إلى استمرار الاحتجاجات والمظاهرات لمدة أربعة أيام شملت مدن وقرى بلاد القبائل ووصل تأثيرها إلى مدينة الجزائر بفعل نشطاء الحركة البربرية من طلبة الجامعة ومع نهاية شهر مايو بدأت الأوضاع تستقر لكنها تركت وراءها توترا اجتماعيا وثقافيا خيم على الشارع القبائلي.[2]

بعد تبلور أفكار دعاة البربرية ببلاد القبائل وتعبير عن أنفسهم من خلال تنظيم ذي طابع ثقافي وتوجه سياسي وقناعات ايديولوجية عرفت بالحركة الثقافية الأمازيغية MCB.[3]

وقد تمخضت هذه الانتفاضة الشعبية عن إنشاء الحركة الثقافية البربرية في لقاء إعكورن في أوت 1980 لحمل المطلب الأمازيغي وتأطير النضال من أجل ترقية اللغة والثقافة الأمازيغية والعربية الدارجة إلى جانب الحريات الديمقراطية، كما سمح بظهور نخبة من الفاعلين السياسيين المستقلين عن النظام من مختلف المشارب الأيديولوجية ودخولهم الساحة السياسية، ليقوموا بدور هام في تعبئة مختلف الشرائح الاجتماعية مثل الطلبة والعمال والفئات الشعبية البسيطة[4]، وسعت الحركة الأمازيغية إلى استثمار الاحتجاجات لصالحها، فنشطت شخصياتها في الكتابة عن الأحداث وعن الإشكال الثقافي الأمازيغي في الصحافة الدولية والإقليمية.

حيث أن الحركة وحدت جهودها حول قضية اللغة والهوية والثقافة والتاريخ الأمازيغي بكل مراحله: ما قبل التاريخ، النوميدية، الرومانية – البيزنطية والإسلامية، وهي حركة سلمية

[1] موسوعة الجزيرة، المرجع السابق.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المسألة البربرية في الجزائر، مجلة عالم الفكر، ع4، المجلد 52، جويلية 2004، الكيويت، ص 175.

[3] المرجع نفسه، ص 176.

[4] ناصر جابي وآخرون، الحركات... في شمال افريقيا، منشورات الشهاب، الجزائر، 2018، ص 93.

بمعنى أنها حركة ضد العنف بكل أشكاله وضد استعماله من طرفها أو ضدها وتندد به باستمرار، وتعتبر الحركة الثقافية الأمازيغية قوة ديموقراطية اجتماعية تضم كل مواطني شمال أفريقيا ذوي القناعات التي لا تتنافى مع وحدتها وأهدافها ومصالحها؛ فبطبيعتها، تدعو إلى التفتح على كل أبعاد الثقافة العالمية ويندرج نضالها في الإطار المد الديموقراطي للشعب الأمازيغي.[1]

وكان من مبادئ هذه الحركة أنها ذات طابع سلمي تطرح مسألة الثقافة عامة والهوية خاصة وتلخص مطالب الحركة الثقافية الأمازيغية – التي تطالب بها السلطات – في النقاط التالية:

1. الاعتراف بالعمق الأمازيغي لهوية شمال إفريقيا.
2. الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية بمعنى لغة وطنية ورسمية.
3. فتح أكاديمية ومعاهد جامعية التطوير وترقية وتوحيد المتغيرات المحلية للغة الأمازيغية.
4. تثمين مختلف أوجه الإنتاج الثقافي الفني الأمازيغي كالفنون التشكيلية، المسرح، الغناء، النحت...إلخ والحرف التقليدية كالنسيج، الصياغة، النجارة، الأواني... إلخ عبر إدراجها في المدارس والمعاهد المهنية المتخصصة.
5. فتح تخصصات علمية أمازيغية في الجامعات في المواد ذات العلاقة بالثقافة الأمازيغية كالتاريخ القديم، الأنثروبولوجيا، الآثار، الهندسة المعمارية، الفنون والحرف الشعبية، الأدب الأمازيغي،... إلخ.
6. الدعم المالي والقانوني لكل أوجه البحث العلمي المتخصص في الثقافة، اللغة، والتراث الأمازيغي.
7. تكوين المكونين ومعلمي اللغة الأمازيغية.

[1] فتيحة بلعيد، المطلب الأمازيغي (النخبة القبائلية المثقفة)، دراسة تحليلية مقارنة بين النخبة وأفراد المجتمع القبائلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002، ص 172.

8. استعمال اللغة الأمازيغية في وسائل الإعلام العمومية كقنوات الراديو، الصحافة المكتوبة، الصحافة السمعية البصرية.

9. إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارة العمومية كالبلديات، المحاكم... إلخ.

10. بناء متاحف متخصصة في الآثار الأمازيغية.

11. وضع حد للاعتداء على المعالم الأثرية وإصدار قوانين أكثر ص ارمة في هذا الاتجاه .

12. إعادة اعتماد التسميات الأمازيغية الأصلية لمختلف المدن والقرى والأماكن. رفض التسميات الإحتوائية لشمال إفريقيا كشعار "المغرب العربي".

13. رفض التقسيم المصطنع لشعب شمال إفريقيا إلى عربي و أمازيغي وكذا التفتيت القبلي والجهوي.[1]

14. وصل تأثير أحداق منطقة القبائل 1980 على المسألة الأمازيغية وأكسبها بعدا شعبيا بعد أن ضلا قضية نخبوية منذ الاستقلال، كما ألهمت حركات احتجاجية ذات طبيعة اجتماعية عفتها البلاد في سنوات لادقة بدءا بأحداث قسنطينة في 1986 انتقالا إلى أحداث 5 أكتوبر 1988 التي دفعت السلطات إلى اعتماد التعددية السياسية.

وفضلا عن ذلك تتابعت جملة من التأثيرات وهي على النحو التالي:

–نزع الربيع الأمازيغي الحظر عن المسألة الأمازيغية التي كانت إلى ذلك الحين من الممنوعات في المشهد الإعلامي الجزائري، كما أسهم في قيام حركة ثقافية أمازيغية ذات بعد شعبي.

–تأسست المحافظة السامية للأمازيغية في 27 ماي 1995 في عهد الرئيس الجزائري ليامين زروال إثر الإضراب المفتوح التي قامت به الحركة الأمازيغية في منطقة القبائل.

[1] منتدى الحركة الثقافية بأوراس، الأرضية السياسية والمبادئ العامة: http//:mca-awras.blogspot.com، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2022/06/03.

-شروع وسائل الإعلام الرسمية في بث نشرات بالأمازيغية بدءا من أوساط تسعينات القرن العشرين إلى مطلع العشرية الثانية من القرن العشرين بدأ تدريس الأمازيغية في المدرسة العمومية كما أنشئت هيئة حكومية لترقيتها.

-تم اعتماد اللغة الأمازيغية لغة وطنية ودسترتها رسميا في التعديلات الدستورية مطلع 2016.[1]

[1] الجزيرة، الربيع الأمازيغي بالجزائر، حراك من أجل الهوية، موقع: www.aljazira.net، تاريخ الاطلاع: 2022/05/20

المبحث الثاني: أكتوبر 1988 وقائع وتداعيات.

1-الوقائع:

عاشت الجزائر قبل أحداث أكتوبر وقائع وظروف صعبة ناتجة عن أزمات عديدة أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع الجزائري، فعلى مستوى النظام السياسي برزت أزمة بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ حول التوجهات السياسية والاقتصادية الكبرى للجزائر أما على مستوى المجتمع تميزت أوضاعه بارتفاع نسبة البطالين وتدني القدرة الشرائية للمواطن.[1] وإضافة إلى ظاهرة الطوابير الشعبية أمام الأسواق بحثا عن السلع النادرة خاصة السميد.[2]

كما كان في أتوبر 1988 وقائع أخرى تميزت بما يلي:

1- حمل واسعة ضد الفساد وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية مست هذه الحملة أفراد عائلة، وبعض أعضاء التيار الإصلاحي بحث طرحت في الشارع القضايا التالية:[3]

- قضية تحويل الأموال من البنك الخارجي.
- قضية توزيع الأراضي (مزرعة بوشاوي).
- قضية مركب رياض الفتح.
- قضية النساء الفرنسيات المتزوجين بجزائريين.
- قضية ثانوية ديكارت* بمدينة الجزائر.

---

[1] تمالت محمد، الجزائر من فوق البركان حقائق وأوهام 1988-1999، (د.ن)، (د.م)، 1999، ص 7، 8.

[2] قناة الشروق الإخبارية، الإسلاميون وأحداث أكتوبر 1988، الرابط: https://youtube/PYXG8P75C3E.، تاريخ المشاهدة: 2020/05/09.

[3] خوجة محمد، سنوات الفوضى والجنون والانحدار، رغود غدف، (د.ن)، الجزائر، 2000، ص 40.

* تعود حيثيات هذه القضية إلى قرار الرئيس الشاذلي بتأميم ثانوية ديكارت التابعة لفرنسا مما أثار غضب الطبقة الراقية وبعض الوزراء والمفرنسين. (ينظر: محمد الأعمش، الجزائر والتجربة الديمقراطية، مجلة التضامن، ع 21، دار التضامن، بسكرة، جانفي 2002).

2- الإعلانات المتعددة عن الإضرابات العالمي خاصة في المنطقة الصناعية بالرويبة، دامت هذه الإضرابات حتى نهاية سبتمبر 1988، حيث قام عمال الشرطة الوطنية للسيارات الصناعية بالاحتجاج على عمليات اختلاس عرفها المركب، كما طالبوا بزيادة رواتبهم وتضامنا مع هؤلاء قام 3 ألاف عامل آخرون الموجودون في منطقة الرويبة الصناعية بإضراب دام 3 أيام انتهى صدام مع قوات الأمن وانتقلت الإضرابات في قطاعات أخرى عديدة.[1]

3- السقوط الحر لأسعار البترول مع تدهور العملة ابتداء من سنة 1986.[2]

4- بقاء النظام السياسي منذ الاستقلال معتمد على الحزب الواحد المتمثل في ج.ت.و.[3] ما نتج عنه خنق الحريات واستبعاد أي إمكانية لقيام أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني.[4]

5- برز الصراع بين اليساريين والإسلاميين وتفكيك هذه الأخيرة لتظهر على السطح الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة مصطفى بويعلي.[5]

6- خطاب 19 سبتمبر 1988 الذي ألقاه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد* عن إعلان ثورة كلامية ضد بعض الأجهزة داخل السلطة وكان يقصد بالتحديد التيار المحافظ لمعارض للسياسة الليبرالية كما حمل أصحاب القطاع الخاص الذين جمعوا ثروات طائلة دون جهد

[1] تمالت محمد، المرجع السابق، ص 10.

[2] عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 14.

[3] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 145.

[4] ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 184.

[5] أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، ط 2، دار الأمة للنشر والتوزيع، (د.م)، 1999، ص 166.

* شاذلي بن جديد: ولد في عام 1929مبوتيجا بالقرب من عنابة، انظم إلى جيش التحرير الوطني في 1955 واصطف وراء بومدين إبان الأزمة مع الحكومة المؤقتة في 1962، بعد وفاة بومدين اختاره الجيش لخلافته، وانتخب رئيسا للجمهورية في فيفري 1989، وبعد أحدث أكتوبر 1988 أنهى حكم الحزب الواحد بتبني دستور جديد باستفتاء 23 فيفري 1989، واستبعده الجيش من السلطة في جتنفي 1992. (ينظر: بنجامين تسورا، مرجع سابق، ص 122)

مسؤولية الأزمة الاقتصادية.[1] ومؤكد في خطابه الاستمرار في سياسة التقشف التي تعاني منها الجزائر منذ 1986 ولاسيما بعد انخفاض سعر البترول والغاز.[2]

على غرار الدوافع السابقة الذكر إلا أن خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد كان الدافع الأبرز لبداية الفوضى الشعبية سميت بانتفاضة 05 أكتوبر 1988.

2-التداعيات:

كل الظروف الخطيرة والدوافع التي سبق وأن ذكرناها أدت إلى انعكاسات على قيادة الدولة والشعب وهذا الأخير وجد نفسه في طريق مسدود وللخروج منه قام بانتفاضات ومظاهرات ضد النظام الحاكم من أجل تغيير ونفض رماد الأزمات التي جعلته في نفق مظلم.

بدأت هذه الأحداث يوم 04 أكتوبر 1988 بظهور بعض المظاهرات في أحياء شعبية بعاصمة الجزائر خاصة منطقة باب الواد، الرويبة، الحراش.[3]

وكان من بدأها هم تلاميذ المدارس والطلاب وانظم إليهم شباب آخرون منفصلون عن الدراسة وبطالون[4]، ويؤكد محي الدين عميمور والذي كان متواجد أمام تلك المظاهرات يومها في عصر الرابع من أكتوبر 1988 أن الهتافات نوعا م سياسية على حد تعبيره.[5]

وفي صبيحة يوم 5 أكتوبر 1988 انتشرت حالة من الفوضى وأعمال الشغب والحرق والتهديم والتكسير للممتلكات العامة من قبل شباب جزائري ثائر رافض للوضعية الاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك مطالبة السلطات بضرورة تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية المزرية.[6]

---

[1] محمد جمال، الجزائر الجمهورية الثانية، محلة الحوار، ع 20، فيفري 1989، ص 14.

[2] السعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، ط 1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص 178.

[3] قناة البلاد: قصة يوم من تاريخ الجزائر، تاريخ المشاهدة 2022/05/18، الرابط: https://www.youtube.com

[4] محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، (د.ط)، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1990، ص 134.

[5] محي الدين عميمور، الجزائر الحلم الكابوس، ط 2، دار هومة، (د.م)، 2003، ص 121.

[6] سليماني شريفة، الإستراتيجية الاتصالية الموظفة في الخطاب السياسي، فترة الرئيس الشاذلي بن جديد نموذجا، أطروحة دكتوراه في الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2018/2017، ص 213.

وفي 6 أكتوبر 1988 زاد الغضب الشعبي أكثر وانتقل إلى المدن الكبرى، صارت الجزائر مسرحا حاميا جابهته الدولة ووضعت حضر التجول، أسفرت المظاهرات في هذا اليوم عن سقوط ضحايا وجرحى.[1] (ينظر ملحق رقم 3)

أما في اليوم 7 أكتوبر ساد جو من الهدوء وبعدها نظمت مسيرة ضخمة متجهة إلى المستشفى الجامعي مصطفى باشا للمطالبة بجثث الضحايا، غير أن الجيش واجههم بردع وسقوط ضحايا آخرين، حيث اتسعت رقعة الأحداث أكثر من ذي قبل فقامت الدولة بتمديد حظر التجول إلى العاشرة ليلا.

تلاها اليوم 8 أكتوبر الذي اشتعلت فيه من جديد فتائل المعارضة تحت مظاهرات وحركات عنيفة بالعاصمة وترتب عن ذلك عدد من القتلى.[2]

وفي 9 أكتوبر وجه الشيخين علي بن الحاج* والهاشمي سحنوني من مسجد السنة نداء من اجل تنظيم مسيرة شعبية يوم 10 أكتوبر تعبيرا عن رفض السياسة القمعية التي قامت بها الدولة،[3] ليقوم الرئيس الشاذلي بن جديد في 10 أكتوبر 1988 بإلقاء خطابه للأمة ليندد باحتكار السلطة، ويحلف أن هناك إصلاحات قيد التطبيق، وأن تدابير أخرى هي قيد الدراسة. ويذكر بان الوقت قد حان لإدخال إصلاحات فورية حتى على الصعيد السياسي، أي إعادة النظر في بعض الهياكل والأسس الدستورية لتغدو ملائمة بالمرحلة الجديدة.[4]

---

[1] قناة البلاد، قصة من تاريخ الجزائر، المرجع السابق.

[2] بشير بن إعراب وفاروق قارة، أحداث 5 أكتوبر في الجزائر، قراءة في الأسباب والنتائج، مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ، كلية العلم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2016–2017، ص 37، 38.

* ولد في 1955 بالوادي، كان له دور بارز في أحداث 5 أكتوبر، تعرض للسجن عدة مرات خاصة في عهد الشاذلي وهو من مؤسسي حزب جبهة الانتقاد، حكم عليه 12 سنة في السج عام 1991 وحولت إل إقامة جبرية عام 1994. (ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 7، دار رواد النهضة، بيروت، 1994، ص 283).

[3] دحمان النوري، الشيخ احمد سحنون وأحداث 5 أكتوبر 1988، موقع المشاهدة على الرابط: https://siliana.net.blogspot.com

[4] كمال بوشامة، جبهة التحرير الوطني والسلطة، الجزائر 1962–1992، تر: جواد حيداوي وحاتم تلمسان، دار الفارابي، بيروت، 2001، ص 228.

ليعود في 11 أكتوبر 1988 من الانتفاضة الشعبة الوضع إلى طبيعته شيئا فشيئا وألغيت حالة الحصار ومنع التجول.[1]

هذه الأحداث من أكتوبر 1988 شهدت أسبوعا كاملا سادت فيه كل أنواع الفوضى، وراح ضحيتها 189 قتيلا و1142 جريحا من المدنيين وما يفوق عن مليار دولار من الخسائر المادية، إضافة إلى مقتل 114 من قوات الأمن.[2]

وكل ما تجلى في نتائج أحداث أكتوبر أنها أظهرت عن عمق أزمة الهوية من خلال بروز مظاهر الانشقاق والاختلاف في أسس المجتمع بظهور إقصائية دينية ولغوية وتعليمية وانعكاسها على الوحدة الوطنية، وعلى غرار الطابع الجهوي الذي أصبح يطبع العلاقات بين أفراد المجتمع في المؤسسات وغيراها. كان أخطرها الوصول إلى محاربة وقتل الطرف الآخر وانفصال الشعب بين مؤيد ومعارض، ومما لاشك فيه أن تلك الأحداث يعود سببها إلى فشل تطبيق السياسة الاشتراكية وفرض الرأي الواحد ورفض حرية التعبير والانفتاح السياسي واعتماد الشعبوية العقيمة ليعرف الشارع الجزائري في خضم أكتوبر 1988 أن الطريق للتعبير عن الذات هو اللجوء إلى العنف وأصبح وضع المجتمع كوضع البرلمان يتنفس بين الحين والآخر.[3]

ليعلن في تاريخ 12 أكتوبر 1988، عن إجراء استفتاء يوم 03 نوفمبر 1988م يمنح الشعب الكلمة للفصل في الإصلاحات التي وعد بها الرئيس، وقد تم صياغة المشروع بعيدا عن الحزب الواحد فكانت نسبة المشاركة في الاستفتاء قد وصلت 83.08% ونسبة الموافقة عليه بنسبة 92.27%.

وتضمن هذا التعديل الجزئي إعادة صياغة المادة الخامسة من دستور 1976م وأعلنت للرئيس الصلاحيات خاصة عن رجوعه للشعب مباشرة عند الضرورة أي الاستفتاء

[1] عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزئرية 1958–1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص203.

[2] عي هارون، مذكرات خالد نزار، منشورات الخير، باتنة، الجزائر، 1991، ص 135.

[3] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 21–22.

أصبح مشروعا، كما نص في مضمونه إعادة تنظيم الهرم السلطوي وتقديم مشروع متعلق بالوظيفة التنفيذية على أن يقدم مشروع آخر بعد المؤتمر السادس للضرب وهذا ما يدل على أن الرئيس أراد أن يدخل للمؤتمر بشكل قوي ومدعوما من الشعب[1].

وتعتبر أحداث أكتوبر 1988 بمثابة نقطة تحول حاسمة في تاريخ الدولة الجزائرية وبعيدا عن ما إذا كانت تلقائية أم مدبرة أو ثورة خبز أو بمؤامرة من أيادي أجنبية، فالجدير بالذكر أن هذه الاضطرابات هي الأكثر عنفا منذ الاستقلال، وهو ما يفسر إسراع الرئيس الشاذلي بن جديد بإعلان إصلاحاته لمعالجة الاختلالات الحاصلة.[2]

[1] بشير بن أعراب وفاروق قارة، مرجع سابق، ص 47.

[2] منعم عمار، الجزائر والتعددية المكلفة، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 44.

المبحث الثالث: نكسة التجربة الديمقراطية وظهور الإرهاب 1992م.

بعد الضغط الكثيف من أكتوبر 1988 لجأ الرئيس الشاذلي بن جديد إلى التعددية الحزبية عبر استفتاء 3 نوفمبر 1988 كخطوة للإصلاح وأعلن دستور 23 نوفمبر 1989 الذي أقرته حول الكامل في الانفتاح السياسي وصولا إلى التجربة الانتخابية تمثلت في الانتخابات المحلية جوان 1990، والتشريعية في 26 ديسمبر 1991، والتي فاز في كليهما جبهة الإنقاذ وهناك تم صد الدور الأول.[1] (ينظر الملحق 04)

على بناء دولة قانون وذلك من خلال الفصل بين الجانبين القانوني والإيديولوجي، عكس ما كان عليه الحال إبان فترة حكم الواحد التي تميزت بالخلط بين الجانبين، حيث كانت الإيديولوجية تطغى على القانون، وهذا ما جعله يركز بشكل كبير على المبادئ العامة التي تقوم عليها دولة القانون كمسألة الديمقراطية بالإضافة إلى تنظيم السلطة وتحديد الصلاحيات وتكريس نظام الحريات وحقوق الأفراد، وقد حاول الدستور الجديد تبنى مبادئ جديدة لم تعهدها الساحة السياسية من قبل على غرار الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي[2].

مزيحة بهذا حزب ج.ت.و والأحزاب الأخرى وقد طالب من السلطة إجراء انتخابات رئاسية مسبقة عن موعدها أي الدور الثاني، حيث كان رد السلطة على هذا الطلب متفاوت فكل طرف يحمل موقف معين اتجاه جبهة الإنقاذ، كان موقف محمدي وزير الداخلية مرحبا بطلبهم كونه يخدم مصالحه في إزاحة ج.ت.و من الساحة السياسية أما موقف رئيس الحكومة مولود حمروش* فلقد رأى وصول الجبهة الإسلامية للسلطة يجعلها تواجه غضب الشعب ويظهرها على حقيقتها أمامهم، لكن تفاجئ بوجود عدة جماهيرية لحزب الإنقاذ.[3]

---

[1] عمر عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا، المجلية السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 138، أكتوبر 1999، ص 66.

[2] وصولا إلى التجربة الانتخابية تمثلت في .... الدور الأول.

* ولد في عام 1943 بقسنطينة، كان ضابط في ج.ت.و وفد إليها في 1958، وفي 1989 عين رئيسا للتشريفات في رئاسة الجمهورية ثم أصبح رئيسا للحكومة في سبتمبر 1989، عاد للسلطة في 5 جوان 1991.

[3] عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص 51.

بعد فوز ج الإنقاذ اتضح وجود تناقض بين اتجاه هذا الحزب والنخبة السياسية الحاكمة في البلاد[1]، وهذه الأخيرة طلبت تدخل الجيش فأوقف المسار الانتخابي لأنه رأى في فوز التيار الديني خطر على النظام الجزائري[2]، وخطر على القادة العسكريين بالتحديد في حالة وصول ج الإنقاذ للحكم[3]، ما قام الجيش بالضغط على الشاذلي بن جديد للاستقالة في 11 جانفي 1992، وقد كشف أنه حل البرلمان قبل خمس أيام من استقالته.[4]

ما تمخض عن أزمة دستورية ومؤسساتية مفتعلة عن قصد لاسيما بعد الإعلان المتأخر عن حل المجلس الشعبي الوطني الذي كان الخطوة الأخير لإيقاف المسار الانتخابي باعتباره الهدف من خطوة القائمين على تلك الحركة الانقلابية وظهور أجهزة غير دستورية تحت غطاء بيان المجلس الدستوري تمهيدا لمرحلة بعث نظام السلطة، فتسلل في جرح إضافي للجبهة الإسلامية التي حرصت على نجاحها وإحباط بقية الإضراب من المشاركة في العملية الديمقراطية وكذا الجيش الذي بدا عاجزا عن معارضة كيفية تسيير الوضعية الجديدة الناجمة عن توقيف المشار الانتخابي[5]، وأن ما قامت الدولة تم بطريقة غير ديمقراطية وقانونية تعتقد للمشروعية والشرعية في آن واحد.

وما يؤكد صحة ذلك أن الرئيس شاذلي بن جديد عندما سئل عن ما إذا كانت السلطة تستقبل بحكومته ج إ للإنقاذ أجاب "نعم" حقيقة لو قبلت السلطة بنتائج الانتخابات كما وصلت إلى هذه الوظيفة الخطيرة..."[6].

---

[1] عمر عبد الكريم سعداوي، المرجع السابق، ص 69.

[2] محمد عباس، الوطن والعشيرة، تشريع أزمة 1991-1996، ط 1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2005، ص 68.

[3] نوال بالعربي، أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007، رسالة ماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية اللوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2005-2006، ص 159.

[4] مجموعة باحثين، الجزائر إلى أين 1830-1992، دار الكتاب العربي، (د.م)، 1992، ص 49.

[5] السعيد بوالشعير، ج2، مرجع سابق، ص 169.

[6] المرجع نفسه، ص 171.

كان رد فعل الإسلاميين بعد قرار وقف الانتخابات بقيام أعمال عنف مسلحة ضد السلطة تعبيرا عن رفض الانتخابات النيابية.[1]

بعد إيقاف المسار الانتخابي للدور الأول وتجميد الدستور وشغور منصب الرئاسة، كان لابد من تأسيس هيئات ومؤسسات تسيير البلاد في هذه الفترة الانتقالية[2]، قام النظام السياسي من تنصيب مجلس مؤقت للحكم سمي بالمجلس الأعلى للدولة في 16 جانفي 1992، بحيث خول لنفسه صلاحية رئيس الدولة، إلى غاية نهاية عهد الرئيس المستقيل شاذلي بن جديد وهذا المجلس ترأسه محمد بوضياف.[3]

وعد محمد بوضياف* بإصلاحات للشعب الجزائري والقضاء على الفساد الذي عم كامل الجزائر وقال: "هذه يدي أمدها للجميع بدون استثناء" وعلى هذا قدمت ج.إ للإنقاذ طلبها في عودة المسار الانتخابي بعد إلحاح شديد، كان طلبهم جاء بعدما أعطيت معلومات خاطئة لمحمد بوضياف عن حزب الإنقاذ.[4]

وسعى بوضياف إلى تضيق الخناق على الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإلغاء الدور الثاني أي الانتخابات الرئاسية[5]، غير أنه اصطدم بشباب الفيس الذين قاموا بمظاهرات كل يوم جمعة وقتل ستة من رجال الأمن، فكان ذلك الحادث بداية العمليات الإرهابية.[6] قام على إثرها الجنرال العربي بلخير بحل حزب ج. الإنقاذ واعتقال كافة قياداتها، وتم كذلك اعتقال الآلاف من أنصار الجبهة في 7 فيفري 1992، شهدت كل المدن الجزائرية انتفاضات

[1] رشيد حاتم، الأزمة الجزائرية إلى أين، دار سندباد للنشر، الأردن، 1999، ص 41.

[2] خير الدين العايب، قراءة في خلفيات استقالة، مجلة التضامن، ع 6، بسكرة، أوت 1992.

[3] محمد بلقاسم بهلول، الجزائريين بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب، الجزائر، 1993، ص 138.

* محمد بوضياف: أو السي الطيب الوطني من مواليد 1919 بالمسيلة، عايش أحداث 8 ماي 1945، وهو يعتبر عنصر قيادي في المنظمة الخاصة السرية، قام بحل الحزب الاشتراكي عام 1979، دخل الجزائر في 29 جوان 1962 ليكون الرئيس الرابع للجزائر بعد الاستقلال، وخلال خطاب في قصر الثقافة تعرض للاغتيال. (ينظر: محمد عباس، اغتيال... حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 23، ص 29).

[4] يحي أبو زكرياء، من قتل محمد بوضياف، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1993، ص 39، 40.

[5] العجلة مناع، التعددية الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2001-2002، ص 140.

[6] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص 242.

شعبية عارمة جوبهت بالدبابات وحتى الصواريخ فالجيش مصر على إبقاء السلطة تحت يده، وسط هذه الأحداث الدامية أعلن بوضياف حالة الطوارئ بتاريخ 9 فيفري 1992 إلى أل غير محدد، عبر الشعب عن هذا القرار المجحف بحقهم فقاموا بمظاهرات سلمية منددة بانقلاب وبإلغاء المسار الانتخابي المقرر في جانفي 1992. أدى توقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 إلى دخول الجزائر في دوامة العنف والإرهاب.

تردى عن وقف المسار الانتخابي انتكاسة في الديمقراطية في الجزائر عام 1992 ترتب عليها مجموعة من النتائج تتمثل في الآتي:

-وقوع إحباط نفسي كبير لدى الشعب الجزاائري عموما والفيس خصوصا والخوف من المستقبل المجهول للبلاد.

-القيام باعتقالات واسعة عبر الوطن في أوساط الأمة وقيادات ومناضلي الفيس وكل من أعلن رخصة للانقلاب والعمل الاغتصابي للإدارة الشعب.

-تحويل المساجد إلى منابر دعائية لنظام تحت عنوان ترقية الدين وترشيده.

-التطرف في استعمال ما يسمى "بقوات حفظ الأمن" التي تحولت إلى "قوات القمع" بالتزامن مع استعمال قوات الجيش والدرك والمخابرات.

-طلق وإحداث قطيعة كبيرة بين النظام والشعب وذلك بفقد أن الثقة في النظام وعدم احترامه لمشاعر ورغبات الشعب في خياراته التي هو المسؤول عنها[1].

-تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في ذل تصاعد موجة الاضطرابات العمالية وتسريح العمال نتيجة سيسة إعادة الجدولة والقوانين التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين.

-انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية نتيجة لسجيل حالات تعذيب عديدة من طرف قوات الأمن والمخابرات وبقاء العديد من المواطنين رهن السجون والمعتقلات بسبب آراؤهم دون محاكمة[2].

[1] مبروك غضبان، تجربة التحول الديمقراطي في الجزائري بين الاستقطاب والتماهي في ظل مناخ أمني مضطرب، ع16، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، جانفي 2020، ص 11-12.

[2] الحسن البركة، أبعاد الأزمة في الجزائر، ط1، دار الأمة لطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص 67.

برزت الجماعة الإسلامية المسلحة بعد قرار السلطات الجزائرية إلغاء الانتخابات التشريعية في أن الثورة المسلحة هي القارة على إقامة دولة إسلامية. وشكلت جماعة متطرفة مخصصة في اغتيال الشرطة والدرك في فيفري 1992، ففي ليلة 9 و10 فيفري نفذ هجوم إرهابي أسقط العديد من رجال الشرطة حيث تم ذبحهم قرب القصبة بالعاصمة، بعد بضعة أيام أعلن التلفزيون الجزائري القبض على المهاجمين وقال انهم من المتعاطفين مع ج.إ.للإنقاذ، وفي ليلة 12 و13 فيفري هاجمت مجموعة أخرى مقر قيادة القوات البحرية في العاصمة وقتل أربعة عسكريين وكان يقودها إرهابي يدعى (موح ليفي).

وبعد اغتيال محمد بوضياف في 29 جوان 1992 جرى تصعيد في المواجهة بين الإسلاميين والقوات الأمنية، وفي 26 أوت 1992 شن هجوم إرهابي على مطار هواري بومدين وخلف 8 قتلى و 124 جريح، كما جرت محولة تفجير وزارة الدفاع في ديسمبر 1992 وحتى العمليات الإرهابية استهدفت المدنيين أيضا وأصبح المجتمع الجزائري رهين وضع غير مفهوم بالنسبة إليه.[1]

[1] معاذ شريفي، العشرية السوداء في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2019–2020، ص 47، 48.

خلاصة:

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن الجزائر دخلت في صراعات سياسية وانفجارات شعبية دامية وذلك منذ تقلد الشاذلي بن جديد رئاسة البلاد من 1978 وإلى غاية 1962 توالت الأحداث بداية من أزمة الربيع القبائلي 1980 بقيامهم بمظاهرات في تيزي وزو طالبين في فرض الأمزغية وإقامة كيانها داخل الدولة الجزائرية. إلى أحداث أكتوبر 1988 والتي كانت خريفا جزائريا عرف مواجهات السلطة الحاكمة وذلك بنفض غبار الأزمة التي مست جميع المجالات ودخول البلاد في وضع حساس جدا وكحل للمشاكل قام الشاذلي بن جديد بإصلاحات وبخصوص الجانب السياسي في التعددية الحزبية الفرنسية والديمقراطية، غير أن السلطة والجيش في حقيقة الأمر متمسكين بالسلطة الذاتية واتجاه الجزائر على النظام السياسي السابق، وظهر جليا ذلك في إلغاء الانتخابات المحلية والرئاسية الذي كان فوزهما لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهذا ما نتج عنه فشل الديمقراطية وبروز الصراعات بين الدولة وأنصار الجبهة الإسلامية وبداية سنوات الإرهاب والتي عرفت بالعشرية السوداء.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع خلصنا إلى مجموعة من النتائج أجملناها فيما يلي:

- **أولا:** لم يكن نشوب النزاعات والصراعات بين السياسيين والعسكريين حدثا مستجدا خلال فترة الاستقلال وانما يعود الى مرحلة الثورة التحريرية نتيجة قرارات مؤتمر الصومام المتعلقة بإعطاء الأولوية للسياسي على العسكري والداخل على الخارج، وهي الفكرة التي جاء بها عبان رمضان الذي واجه من أجل هذا الطرح معارضة كبيرة انتهت باغتياله في ظروف غامضة شهر ديسمبر 1957م لتستمر الصراعات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

- **ثانيا:** لقد كانت التركة الاستعمارية ثقيلة جدا على كافة الأصعدة، فبعد إجراء استفتاء تقرير مصير الشعب الجزائري وإعلان استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962 استقلالا كاملا، وجدت الدولة الجزائرية نفسها في مواجهة التحديات التي خلفها الاستعمار اقتصاديا واجتماعيا، مما ترك أثارا لا يستهان بها حول آليات التصدي لذلك.

- **ثالثا:** تعود أزمة صيف 1962 إلى مؤتمر طرابلس الذي جاء ليرسم الطريق لبناء دولة جزائرية غير أنه عرف نزاعات بين القادة التاريخيين حول قرارات مهمة تخص مستقبل البلاد فكانت بداية التصارع حول مشروع المجتمع الجزائري.

- **رابعا:** تمثل حركة 19 جوان 1965 انقلابا وليس تصحيحا ثوريا على الرغم مما قدمه الراحل هواري بومدين من مشاريع للنهوض الزراعي والصناعي والثقافي خلال مدة حكمه وقد أفرزت ظهور معارضات تقليدية ومعارضات جديدة لسياسته التي اعتبرها البعض ظالمة ومنحرفة كما شكلت مسألة خلافته نقطة صراع انتهت بتدخل الجيش وحسم الموقف لصالح العقيد الشاذلي بن جديد.

- **خامسا:** مثلت أحداث منطقة القبائل سنة 1980 ربيعا بربريا قدم مطالب ثقافية بغرض الاعتراف بتعدد مكونات الهوية الوطنية وإذا كانت السلطة قد تعاملت بمنطق القمع مع هذه الحركة فان نشاطها قد استمرلاحقا مما قاد في النهاية الى الاعتراف بالخصوصية الثقافية للمنطقة وترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية.

– **سادسا:** تعتبر أحداث أكتوبر 1988 انتفاضة شعبية على السلطة الحاكمة في ظل ما وصلت إليه من ركود وانهيار على جميع الأصعدة، اسهمت في تغيير المشهد السياسي داخل الجزائر.

– **سابعا:** لقد أدت مبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد الى اعتماد إصلاحات ديمقراطية عقب أكتوبر 1988 ممثلة باعتماد التعددية الحزبية الى اندلاع خلاف حاد بين مراكز القوة داخل النظام مما قاد البلاد إلى الدخول في نفق مظلم بسبب نكسة المسار الانتخابي لعام 1991م وتفجر ظاهرة الارهاب التي لا تزال تداعياتها قائمة الى اليوم.

الملاحق

الملحق رقم (01)

اعضاء حكومة هواري بومدين[1].

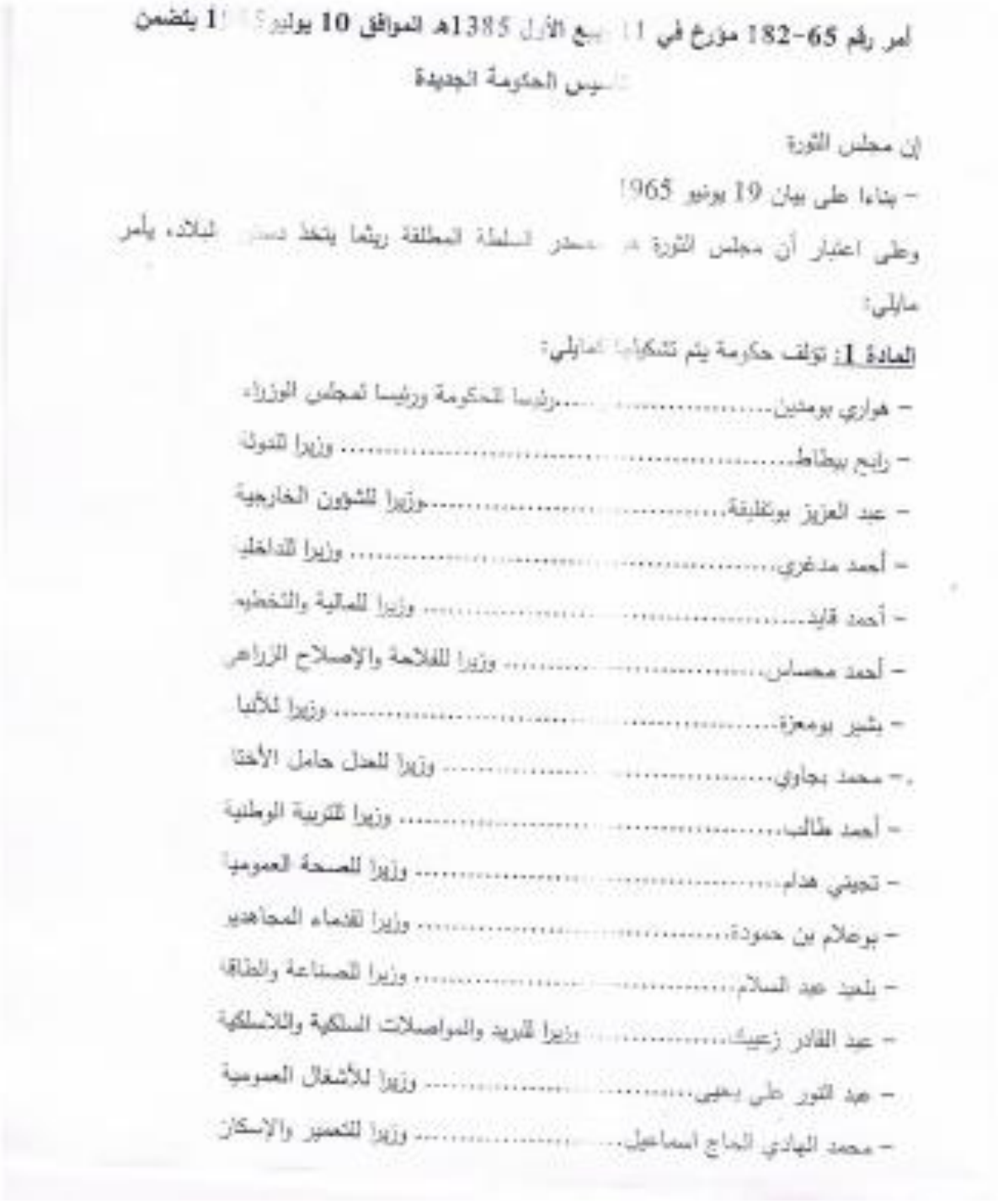

أمر رقم 65-182 مؤرخ في 1 ربيع الأول 1385هـ الموافق 10 يوليو 1 يتضمن تعيين الحكومة الجديدة

إن مجلس الثورة

- بناءا على بيان 19 يونيو 1965

وعلى اعتبار أن مجلس الثورة هو صاحب السلطة المطلقة وبما يتخذ من قرارات لصالح البلاد، يأمر مايلي:

المادة 1: تؤلف حكومة يتم تشكيلها كمايلي:

- هواري بومدين.....رئيسا للحكومة ورئيسا لمجلس الوزراء
- رابح بيطاط..... وزيرا للدولة
- عبد العزيز بوتفليقة.....وزيرا للشؤون الخارجية
- أحمد مدغري..... وزيرا للداخلية
- أحمد قايد..... وزيرا للمالية والتخطيط
- أحمد محساس..... وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي
- بشير بومعزة..... وزيرا للأشغال العمومية
- محمد بجاوي..... وزيرا للعدل حامل الأختام
- أحمد طالب..... وزيرا للتربية الوطنية
- تجيني هدام..... وزيرا للصحة العمومية
- بوعلام بن حمودة..... وزيرا للشؤون الدينية
- بلعيد عبد السلام..... وزيرا للصناعة والطاقة
- عبد القادر زعيبك..... وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
- عبد النور علي يحيى..... وزيرا للأشغال العمومية
- محمد الهادي الحاج اسماعيل..... وزيرا للتعمير والإسكان

[1] قندوز صورية، مقلاتي غيمان، غانم حليمة، الصراع على السلطة في الجزائر 1963-1967، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص 82-83.

- نور الدين دلسي..... وزيرا للتجارة
- عبد العزيز زرداني..... وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية
- عبد العزيز معاري..... وزيرا للسياحة
- عبد الكريم بن محمود..... وزيرا للشبيبة والرياضة
- العربي سعدوني..... وزيرا للأوقاف

المادة 2: يتولى رئيس الحكومة رئ... مجلس الوزراء مهمة وزارة الدفاع الوطني.

المادة 3: تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة مجلس الثورة ورقابته، وفي امكان تعديلها بصفة كلية أو جزئية بموجب أمر يصدر عنه.

المادة 4: يكون الوزراء مسؤولين بصورة فردية تجاه رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء ويكونون مسؤولين على وجه تضامني أمام مجلس الثورة.

المادة 5: تحوز الحكومة بموجب قرارات مجلس الثورة، السلطات الضرورية لسير أجهزة الدولة وكيان الأمة.

المادة 6: إن القرارات التي تتخذها الحكومة تصدر حسب الكيفية، على شكل أوا... أو مراسيم.

المادة 7: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وينفذ كقانون الدولة.

وحرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو 1965.

عن مجلس الثورة

الرئيس

هواري بومدين

الملحق رقم (02)

تسريح مجلس الثورة[1].

مقتطفات من تصريح مجلس الثورة الذي بثته إذاعة الجزائر في 19 جوان 1965 والذي نشرته جريدة "لوموند" الصادرة بتاريخ 20-21 جوان 1965

(...)أيها الشعب الكريم:

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والإحتياطات لضمان النظّام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين، تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد.

(...) ومع ذلك فلا يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الإقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الإنتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، لا يمكن الخروج من هذه الأزمة الا باتخاذ اجراءات حازمة.

إن النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم إلاّ بتمسكنا بمعتقداتنا، واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمه الخلقية ومثله العليا، وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الإعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الإستقرار السياسي في ظل الأخوة المستردة، وتثبيت الحكم الثوري على أساس تقدير صحيح وسليم للمركزية الديمقراطية ولتشييد مجتمع اشتراكي حقيقي.

أيها الإخوة المواطنون:

[1] خطب الرئيس بومدين 1965-1970، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1970، ص 36.

إن الجزائر اليوم تقف على عتبة أهم مؤتمر دولي يمكن أن ينعقد في بلد من بلدان العالم الثالث، وإن السمعة التي اكتسبتها بلادنا خلال ثورتها المباركة والتي جعلتها محظ أنظار العالم مما حدا بالدول الى أن تختارها مكانا لعقد المؤتمر الإفريقي الأسيوي، إن كل هذا لا ينسينا الثقة التي وضعتها في وطننا المفدى شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن الظروف الدولية مهما كانت طيبة، لا يمكن أن نسمح لشخص أن يستغلها لغاية فردية على حساب مصلحة الوطن العليا.

إن الصداقة الخالصة، والإحترام الأخوي الذي نحن مدينون به لهذه الشعوب ولقادتها تجعل من واجبنا أن نستنكر أمامها المؤامرات لمكافيليه التي أحكم نسجها الديكتاتور الطاغية، وكان يأمل أن يستغل هذا الحدث التاريخي لا ليدعم مثلنا العليا في التضامن والسلم. ولكن ليوسع سلطته الفردية ولاستعباد الضمير الوطني.

إن ابن بلة بعد أن رفع القناع عن الخداع والمغامرة، والمغالطة السياسية سيلقى المصير الذي خص به التاريخ كل المستبدين وسيفهم آنذاك أنه لا حق لأحد أن يهين الأمة، وأن يعتبر قبل الشعب غفلة وسذاجة، وسيفهم أنه لن يكون في امكان أي فرد أن يغتصب ـ بطرق فاسدة ـ الثقة السياسية التي يضعها فيه كبار الضيوف لتبرير خيانته العظمى.

إن بلدنا سيفي بجميع التزاماته بأمانة وإخلاص في الميدان الخارجي، وفي كل الميادين التي قطع فيها عهودا على نفسه أكثر من أي وقت مضى.

وإن نشاطنا لن يقع بعد اليوم تحت تأثير العاطفة الذاتية والنزوات الفردية، بل سيكون في المجال الخارجي صورة منعكسة لسياستنا الداخلية المتجهة نحو تشييد دولة مستقرة سياسيا ومزدهرة اقتصاديا. ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الشخصية ننسى أعمالنا الأساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء.

وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الوطني الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية ستوحي توجيهها باستمرار من المبادئ التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر.

الملحق رقم (03):

صور لحالة الحصار المطبقة من طرف الجيش على العاصمة (1988/10/06)[1]

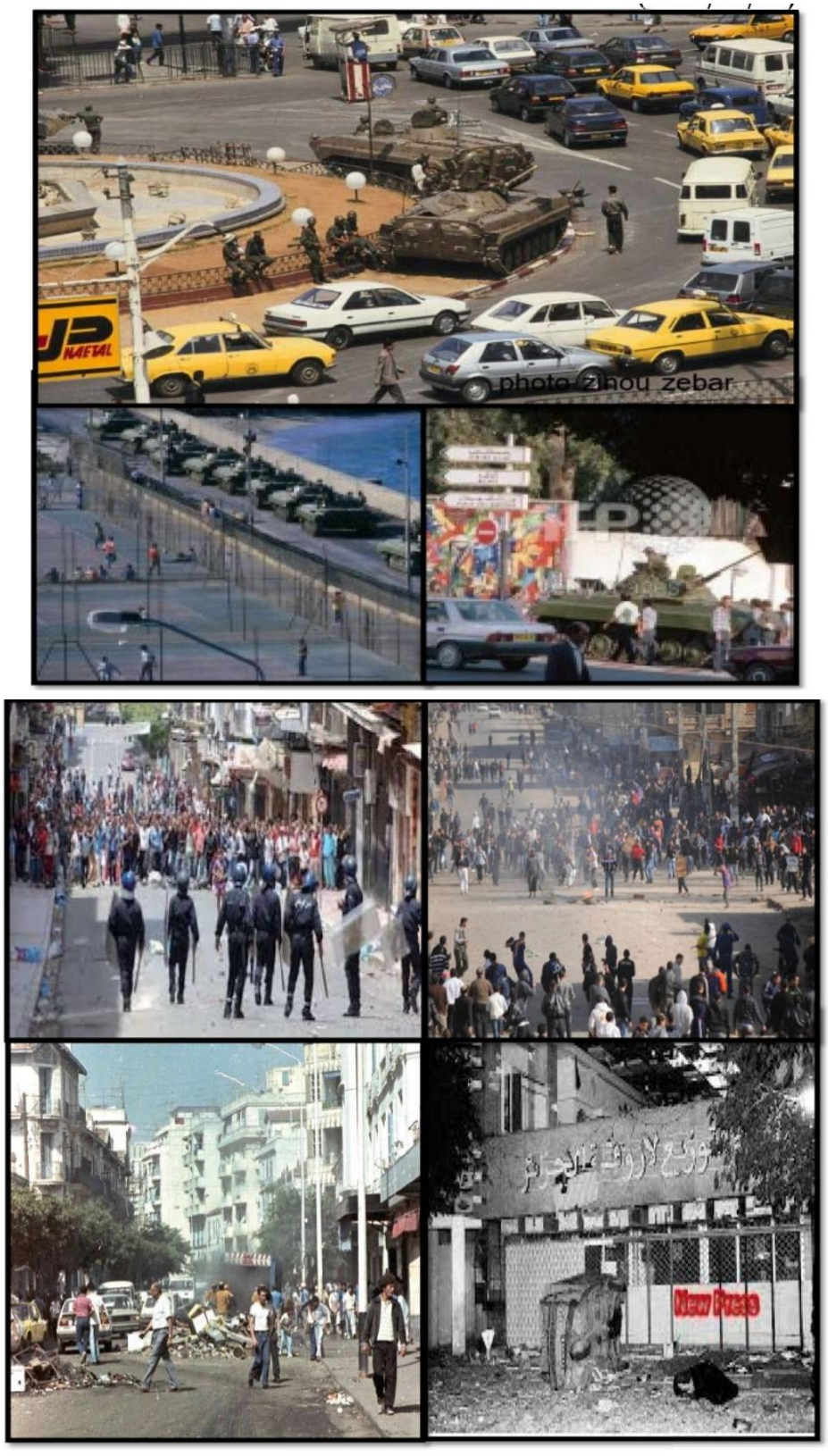

[1] قناة الجزائر، www.algeriachannel.com

الملحق رقم (04)

النتائج الرسمية للدور الأول[1]

النتائج الرسمية للدور الأول

188 مقعدًا للفيس، 25 للأفافاس، 16 للأفلان

أعلن المجلس الدستوري أمس الاثنين رسميا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد تحصلت على 188 مقعدا في الدور الأول للانتخابات في 26 ديسمبر

التشريعية مقابل 25 مقعدا لجبهة القوى الاشتراكية و16 مقعدا لجبهة التحرير الوطني، وفاز الأحرار من جهتهم بـ3 مقاعد.

وقد تم الحسم فيما يخص 232 مقعدا في الدور الأول من مجموع 430 التي يتشكل المجلس الشعبي الوطني الجديد. وبقي 198 مقعدا سيتم

الحسم فيها خلال الدور الثاني للانتخابات المقرر إجراؤه يوم 16 جانفي القادم.

واج

يومية مستقلة

الخبر

AL-KHABAR

[1] جريدة الخبر، النتائج الرسمية لانتخابات الدول الأول، النسخة 2، العدد 351، تاريخ الصدور: 31 ديسمبر 1991.

الملحق رقم 05:

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]

الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية التى حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة .

رئيس المجلس الوزاري	فرحات عباس
نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة	بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس	أحمد بن بلة
	حسين آيت احمد
	رابح بيطاط
وزراء دولة	محمد بوضياف
	محمد خيضر (1)
وزير الشؤون الخارجية	محمد الأمين الدباغين
وزير التسليح والتموين	محمود الشريف
وزير الداخلية	الاخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والمواصلات	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون شمال افريقيا	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	احمد فرانسيس
وزير الاعلام	امحمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	احمد توفيق المدنى
	الأمين خان
كتاب دولة	عمر اوصديق
كلهم في الجبل .	مصطفى اسطنبولي

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 52.

الملحلق رقم 06:

إعلان إيقاف الحرب 19 مارس 1962.[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب الجزائري، بعد عدة شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضمونا، ونتيجة لذلك، باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية فإني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الإثنين 1962/03/19 على الساعة الثانية عشر بالضبط، وإنني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحاربة بالتوقف عن العمليات العسكرية والنشاط المسلح في مجموع التراب الجزائري.

أيها الجزائريون والجزائريات، مرّ الآن سبع سنوات ونصف منذ أن حمل الشعب الجزائري السلاح ليفتكّ حريته واستقلاله وسيادته الوطنية، فالمجد للشعب الجزائري الذي سجّل بهذه الملحمة الكبرى أروع صفحة من تاريخه ورحم اللّه كل ضحايا الكفاح وجميع الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف ليحيا الوطن الجزائري والمجد لجرحانا الذين لا حصر لهم والذين واجهوا قوى الاستعمار المتكالبة وعرّضوا حياتهم للخطر والمجد للمناضلين في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، الذين كانوا في طليعة المعركة والمجد للمساجين والموقوفين في المحتشدات الذين تألموا في سجون الاستعمار. إليكم جميعا تعلن

(*) نص الخطاب الكامل الذي ألقاه الرئيس بن يوسف بن خدّة الذي أعلن فيه وقف إطلاق النار.

الأمة اعترافها الأبدي وتتخذ منكم الأجيال القادمة مثلا أعلى وتجعل منكم ذكرى خالدة، فبفضلكم وبفضل إخلاصكم وتضحياتكم التي لا حدّ لها تحققت انتصارات ضخمة في طريق التحرر واليوم وفي هذا الظرف التاريخي أحيي باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب الجزائري البطل الذي دفع ثمنا غاليا في هذه الحرب وبذل من شجاعته وأبدى من إخلاصه ما استرجع به الوطن السليب وأعاد إليه كرامته.

أيها الجزائريون والجزائريات، منذ سبع سنوات ونصف من الحرب القاسية وقف الشعب الجزائري أمام إحدى القوات العظمى العالمية في عصرنا، لقد تجنّد أكثر من مليون جندي فرنسي لقهر شعبنا واستعملوا

[1] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان، برج الكيفان، الجزائر، 2004، ص 31-38.

في سبيل ذلك كل أسلحتهم العصرية من طائرات ومدافع ودبابات وسفن حربية، وبلغ بفرنسا أن أنفقت ثلاثة مليارات فرنك في اليوم في هذه الحرب وكانت مع ذلك تستفيد من الإعانات الضخمة التي يمدّها بها الحلف الأطلسي في جميع الميادين العسكرية والمالية والسياسية والمعنوية وحاول الاستعمار الفرنسي بواسطة قسم كبير من المستوطنين الأوروبيين في الجزائر أن يتشبث بالجزائر الفرنسية، كل هذه القوة بماذا قابلها الشعب الجزائري؟ قابلها أولا بإيمانه بعدالة قضيته وبثقته بنفسه ومستقبله وقابلها بإرادته التي لا تتزعزع وعزمه على فك أغلال الاستعمار وقابلها أخيرا وبالخصوص بوحدة صفوفه في الكفاح. إن الجزائريين، رجالا ونساءً شيوخا وشبابا من الجزائر العاصمة إلى تامنراست ومن تبسة إلى مغنية وقفوا كلهم وقفة رجل واحد في حربهم التحريرية. فلا محاولات التفريق ولا أعداء الثورة ولا المستفزون لم يكن لأي واحد من أولئك أن يمس إيمانهم أو وحدتهم القوية. لقد شعر الجزائريون أنهم كالجسد الواحد في هذه المعركة الهائلة وكانت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في طليعة

هذه المعركة من أجل الشعب وبفضل كفاحهم المتواصل استطاعوا أن يسددوا ضربات قاسية للعدو. إن الثورة الجزائرية قد انتزعت إعجاب الجميع وهي اليوم تتمتع بسمعة عالمية وبتأييد عدد كبير من الأصدقاء في العالم فإلى إخواننا العرب في المغرب والمشرق وإلى جميع الإفريقيين وإلى الأقطار الاشتراكية وإلى شعوب العالم الثالث وإلى الديمقراطيين في فرنسا وأوربا، إلى كل أولئك نحن مدينون بالشكر والاعتراف بالجميل عما وجدنا من طرفهم من مساندة وتأييد.

إن الشعوب التي لا تزال تحت نير الاستعمار قد استخلصت من كفاحنا عبرة ودرسا ثمينا في نضالها. إن هذه المعركة قد أزالت الخرافة القائلة بأن الاستعمار لا يغلب وإنها قد ساهمت في تحرير القارة الإفريقية وبرهنت من ناحية أخرى بأن أي شعب مهما كان صغيرا ومهما كانت وسائل كفاحه متواضعة يستطيع أن يقف ويصمد وينتصر على الاستعمار مهما كانت قوته.

إن الكفاح البطولي الذي قام به الشعب الجزائري والمساندة الدولية قد أجبرت العدو على أن يتخلى عن مواقفه القديمة وعن حلمه "بالجزائر الفرنسية" وأن يعترف بحتمية استقلال الجزائر. إن الاستعمار بالرغم من الوسائل التي استعملها قد انتهى به الأمر بعد سنوات طويلة من المعارك إلى التخلي عن حلمه بالانتصار العسكري ووجد نفسه مضطرا للدخول

في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وإننا إذا اعتبرنا المواقف الفرنسية التي كانت تشترط وقف القتال قبل أي تفاوض فإننا نجد أن الشعب الجزائري قد حقق في هذا الميدان نصرا عظيما، وهذا النصر يتمثل في الاستقلال الذي سيكون هو النتيجة الحتمية لتقرير المصير. إن نهاية المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية هي عبارة عن مرحلة جديدة في تاريخ البلاد وإن قرار وقف العمليات العسكرية فوق مجموع التراب الوطني هو نتيجة لاتفاقيات أبرمت على أساس ضمانات تتعلق بتقرير المصير وبمستقبل البلاد. إن محتوى هذه الاتفاقيات يتماشى مع مبادئنا الثورية التي أعلناها أكثر من مرة وهي:

- أولا: الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الحالية وهذا ما يقضي على كل محاولة مكشوفة أو متسترة لتجزئة الجزائر في الشمال أو لفصلها عن صحرائها؛
- ثانيا: استقلال الجزائر، إن الدولة الجزائرية ستتمتع بجميع مقومات السيادة بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية واتجاهها الخاص في الداخل والخارج؛
- ثالثا: وحدة الشعب الجزائري التي اعترفت بها فرنسا، وبهذا تخلت عن فكرتها الاستعمارية في تجزئة الشعب الجزائري إلى فئات وطوائف. إن الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تدعم حضارته العربية الإسلامية التي انصهرت في المعركة من أجل الاستقلال؛
- رابعا: الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض الوحيد والممثل الحقيقي للشعب الجزائري، إن هذا الاعتراف قد فرضه الواقع.

وهكذا فإن المفاوضات التي دارت أول الأمر حول ضمانات تقرير المصير قد تطورت بشكل حاسم نحو مفاوضات عامة تشمل كل مستقبل الجزائر وإن الدولة الجزائرية ستختار بكل حرية مؤسساتها الخاصة وتسطر نظامها السياسي والاجتماعي الذي يتلاءم مع مصالحها، وفي ميدان السياسة الخارجية فإن الجزائر ستخط سياستها التي تختارها بكل حرية وبسيادة تامة، إن هذه الدولة ستكون دولة ديمقراطية، إنها ستوقع بدون أي تحفظ على ميثاق حقوق الإنسان وإنها ستقيم

مؤسساتها على المبادئ الديمقراطية والمساواة في الحقوق السياسية بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس أو الدين، وفيما يتعلق بالأوروبيين في الجزائر فإننا سوينا هذا المشكل في إطار سيادة الدولة الجزائرية وبمقتضى وضعيتهم الخاصة في بلادنا إننا رفضنا نظام المجموعة للأوروبيين في الجزائر كما رفضنا مبدأ الجنسية المزدوجة التي تمس بوحدة الدولة الجزائرية وتعرقل تطورها وتوصلنا إلى اتفاق يسمح للأوروبيين بممارسة الحقوق المدنية الجزائرية لمدة معينة ابتداءا من تقرير المصير وبعد هذه الفترة من الوقت يمنح للأوروبيين في الجزائر حق الاختيار في الجنسية الجزائرية التي يطلبونها بصفة فردية وبين البقاء على جنسيتهم وعندئذ يعاملون بمقتضى الاتفاقية الخاصة بالرعايا الفرنسيين، أما الذين يختارون منهم الجنسية الجزائرية فستحفظ لهم ثقافتهم ولغتهم ودينهم وسيكون لهم تمثيل عادل في الشؤون العامة وخاصة في المجالس، ومما يميز الوطنية الجزائرية أنها سوّت مشكلة الأوروبيين بروح ديمقراطية وإنسانية. منذ أول نوفمبر 1954 ونحن نكرر بأننا لا نحقد على الأوروبيين في الجزائر وبالرغم من أعمال العنف والجرائم التي تسلّط تسلطا أعمى على الأبرياء فإن شعورنا نحوهم لم يتغير. إننا نفرق بين العصابات الفاشية من المغامرين وبين بقية الأوروبيين وإنني أدعو الأوروبيين الذين يدركون واقع عصرنا والذين يفكرون في مستقبلهم إني أدعوهم أن يبتعدوا عن العنصريين وعن غلاة المستعمرين الرجعيين، إن الأوروبيين الذين يريدون أن يعيشوا في الجزائر المستقلة ويعملوا في أمن وسلام في إطار التعاون المثمر، إن هؤلاء قد أعطيناهم الضمانات الضرورية العادلة، أما فيما يخص المسائل العسكرية فقد سويت على أساس جلاء القوات الفرنسية المسلحة، وإن هذه القوات بعددها الكبير وعتادها الهائل سيتم جلاؤها حسب توقيت

مضبوط وبالرغم من وجود قاعدة مرسى الكبير في الجزائر فإننا سنبقى أوفياء لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي سطرت أخيرا في مؤتمر بلغراد وإن الأمثلة التي في البلدان المحايدة التي توجد فيها قواعد عسكرية أجنبية ليست قليلة في العالم. إن الجزائرالمستقلة لن تشارك في أي حلف عسكري وستنظم دفاعها الخاص بسيادة مطلقة وإن إقامة التوقيت المحدد لجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر التي عانت تحت الاحتلال الأجنبي أكثر من قرن يعتبر نصرا مبينا. أما فيما يخص التعاون الذي ستقيمه الدولة الجزائرية مع فرنسا فإنه سيقام على أساس المساواة والاحترام لسيادة كلا البلدين وعلى المصالح المتبادلة ويشمل هذا التعاون الميادين الاقتصادية والفنية والمالية والثقافية وكذلك استثمار ثروات الصحراء. ويمكن قبول بلدان أخرى مجاورة ضمن هذه

المؤسسة أما بالنسبة للإصلاح الزراعي فإن المقرر أن فرنسا ستساهم بدفع تعويضات للمعمرين وبالنسبة للفترة الانتقالية فلكي تتهيأ الجزائر لممارسة الاستقلال ولتتوفر الشروط السياسية والإدارية لتقرير المصير بحرية حصلت اتفاقيات ترمي خصوصا إلى تشكيل هيأة تنفيذية مؤقتة وقوة محلية وتعيين مندوب سامي لفرنسا بالجزائر يقوم مقام الوالي العام وإطلاق سراح المعتقلين والمساجين وإزالة المحتشدات ومراكز التجمع ورجوع اللاجئين والذين أبعدوا عن ديارهم. وفي هذه الفترة الانتقالية سيمتنع الجيش الفرنسي عن العمليات العسكرية وعن كل نشاط يعرقل التعبير الحر عن إرادة الشعب الجزائري ويبقى جيش التحرير الوطني على حاله محتفظا بنظامه وبسلاحه وبإطاراته في المناطق التي يوجد فيها الآن. إن الفترة الانتقالية تتطلب تيقظا كبيرا وإن وقف إطلاق النار ليس هو السلم والخطر الكبير لا يزال ماثلا في منظمة العصابات العنصرية الفاشية التي تحاول أن تغمر بلادنا في موجة من الدماء بعد أن يئست من إبقاء الجزائر فرنسية، وإن السلطات الفرنسية المدنية والعسكرية كانت لحد الآن تتواطأ قليلا أو كثيرا مع هذه المنظمة، وإن من المصلحة العليا للسلم والتعاون بين البلدين أن يوضع حد لهذا التواطؤ. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ناحيتها عازمة على الوفاء بعهودها والحكومة المؤقتة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المؤتمنة على السيادة الجزائرية والمتكلمة باسم الشعب الجزائري ستواصل تحمّل مسؤولياتها إلى أن تتكوّن حكومة نهائية منبثقة عن المجلس الوطني الجزائري الذي سينتخب بعد مدة قصيرة من يوم الاستفتاء.

أيها الشعب الجزائري، يجب أن نستعد لتحقيق الاستقلال. إن الاستقلال ليس غاية في ذاته وإنما هو وسيلة فقط تمكّننا من تغيير وضعية شعبنا. إنه سيتيح لنا الانتقال من حالة التعفن الاستعماري إلى طور التحرّر والاندفاع في معركة البناء الاقتصادي والتحرر الاجتماعي. إن عدة مهمات تنتظرنا وفي مقدمتها تشييد ما تهدّم طيلة سبع سنوات من الحرب وتضميد الجراح ومقاومة البطالة والتخلّف. وإن من مهماتها أن نبني مجتمعا جديدا يكون صورة لوجه الجزائر الفتيّة الجديدة الحرّة، الجزائر التي يجب أن يساهم في تشييدها كل مواطن. وكل هذه المهمات تتطلب منا منذ الآن مجهودات أكثر من ذي قبل وتجنيد كل طاقاتنا

ووحدتنا وانسجامنا جميعا حول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتتطلب اليقظة والامتثال لإحباط مناورات الاستفزازيين والديماغوجيين والمفرّقين. إن كل الجزائريين يجب أن يعتبروا أنفسهم في حالة طوارئ. إن تنظيم الجماهير في الجزائر سيتعزز ويتقوى. إن المحالفات السياسية والديبلوماسية التي تحصلنا عليها طيلة سبع سنوات من الكفاح ستتعزز وتتسع.

أيها الجزائريون والجزائريات، إن وقف إطلاق النار ليس هو السلم. الفترة الانتقالية هي الاستعداد للاستقلال وليس هي الاستقلال. وما لم يقع الإعلان عن الاستقلال وما لم تقم دعائم الدولة، ومادامت حكومة الجزائر الحرّة غير مستقرة فوق التراب الوطني فإن الشعب والمجاهدين والمناضلين يجب أن يبقوا في حالة التجنيد، يجب ألاّ نتخلى عن يقظتنا طيلة هذه الفترة الانتقالية. إن كل مسؤول وكل مناضل يجب أن يبقى في مركزه. إن الجزائر ستكون كما نريدها نحن الجزائريين أن تكون، وإن الشعب الجزائري القوي بوحدته وأمام العالم الذي يرقبه سيواصل نضاله لتحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها مئات الآلاف من الأبطال الجزائريين. إن الشعب سيبقى ساهرا على تطبيق الاتفاقات الفرنسية الجزائرية، وإن شعبنا سيستطيع الاعتماد على جميع الشعوب في العالم، بما فيها الشعب الفرنسي الذي تهمه أيضا قضية السلم في الجزائر.

أيها الشعب الجزائري، يجب أن نقوّي من طاقاتنا ونهيّئ بعث الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة، الدولة التي تتيح لنا إرساء قواعد سليمة لجمهورية جزائرية ديموقراطية واجتماعية.

نصر اللّه الشعب الجزائري المناضل وعاش استقلال الجزائر.

تونس في 1962/03/19

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

: الأزمات السياسية في الجزائر 1962-1992 "خلفياتها وانعكاساتها"

إعداد الطلبة:

1- محمد الصادق الأمين بن العربي رقم التسجيل: 173508252

2- فايزة بن شكبان رقم التسجيل: 207511100

القسم: تاريخ **الشعبة:** علوم إنسانية **التخصص** وطن عربي معاصر

إشراف: عبد القادر رخيلي **الرتبة:** أستاذ محاضر "أ"

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2021-2022 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

لتحميل الوثيقة يرجى نسخ الرمز

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: 2022

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي ادناه :

السيد(ة): بن الحرشي محمد الصادق الأمين

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200323599

الصادرة بتاريخ: 2016-04-24 عن دائرة: المسيلة

المسجل بكلية: علوم إنسانية والإجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: عالم معاصر تحت رقم التسجيل: 171735080252

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه)

عنوانها: الأزمات السياسية بالجزائر 1962-1992 (خلفياتها وتداعياتها)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

الرقم: 2022

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بن لشهاب فايزة

الصفة(طالب، ~~استاذ باحث، باحث دائم~~):

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 204956100

الصادرة بتاريخ: 2019/08/28 عن دائرة: المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: وطن عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 207511141

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه)

عنوانها: الأزمات السياسية في الجزائر المستعلة 1962 - 1994 (الخلفيات والتداعيات)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2022/09/08

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. الابراهيمي أحمد طالب ، مذكرات الجزائري "أحلام ومحن"، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

2. الابراهيمي أحمد طالب ، مذكرات جزائري، هاجس البناء، 1965-1978، ج2، دار القصبة، الجزائر، 2008، دار القصبة، الجزائر، 2008.

3. إحدادن زهير ، المختصر في تايخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

4. بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، تحرير عبد العزيز بوباكير، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

5. بن خدة بن يوسف ، شهادات ومواقف، دار النعمان، برج الكيفان، الجزائر، 2004.

6. بن خدة بن يوسف ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، انتفاضة إيفيان، تر: تحسين زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، (د.ت).

7. حربي محمد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

8. كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي من النضال السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.ت).

9. لونيسي إبراهيم ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2015.

10. لونيسي ابراهيم ، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، المطبعة دار الهومة، الجزائر، 2012.

المراجع:

11. أبو زكرياء يحي ، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشر للنشر والتوزيع، 2003.

12. أبو زكرياء يحي ، من قتل محمد بوضياف، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1993.

13. الأزرق مغنية ، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، تراسيركرم، مؤسسة الأبحاث العربية، (د.م)، 1980.

14. أزغيد محمد حسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

15. برامة عمر ، الجزائر في المرحلة الانتقالية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

16. براهيمي عبد الحميد ، في أصل الأزمة الجزئرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

17. البركة الحسن ، أبعاد الأزمة في الجزائر، ط1، دار الأمة لطباعة والنشر، الجزائر، 1997.

18. بلحاج صالح ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965)، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.

19. بلحاج صالح ، النظام السياسي الجزائري 1962-1978، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

20. بن أيوب رشيد، دليل الجزائر السياسي المؤسسة الوطنية، الجزائر 2002.

21. بن خرف الله الطاهر ، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، ج 2، دار الهومة، الجزائر، 2007.

22. بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012.

23. بهلول محمد بلقاسم ، الجزائريين بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب، الجزائر، 1993.

24. بوالشعير السعيد ، النظام السياسي الجزائري، ط 1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.

25. بوالشعير سعيد ، النظام السياسي الجزائري، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

26. بوالصفصاف عبد التوحيد وآخرون، القيم الفكرية في الثورة الجزائرية (1954-1987)، ج1، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، الجزائر، 2008.

27. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

28. بورقعة لخضر ، شاهد على اغتيال الثورة مذكرات سي لخضر، ط1، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 1990.

29. بوشامة كمال ، جبهة التحرير الوطني والسلطة، الجزائر 1962-1992، تر: جواد حيداوي وحاتم تلمسان، دار الفارابي، بيروت، 2001.

30. بول بالطا، الحلو دين ريليو، استراتيجية بومدين، ط1، تج: خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين، دار القدس، بيروت، 1979.

31. بومايدة عمار، بومدين والآخرون، ما قاله، وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهدي، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

32. تمالت محمد، الجزائر من فوق البركان حقائق وأوهام 1988-1999، (د.ن)، (د.م)، 1999.

33. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

34. جابي ناصر وآخرون، الحركات... في شمال افريقيا، منشورات الشهاب، الجزائر، 2018.

35. الجرادي عيسى ، الأحزاب السياسية في الجزائر، ط 1، دار قرطبة، الجزائر، 2007.

36. حاتم رشيد ، الأزمة الجزائرية إلى أين، دار سندباد للنشر، الأردن، 1999.

37. حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، بحوث ودراسات، الجزائر.

38. خضير إدريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1962-1980، ج 2، دار الغرب، الجزائر، 2006.

39. خطب الرئيس بومدين 1965-1970، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1970.

40. خوجة محمد، سنوات الفوضى والجنون والانحدار، رغود غدف، (د.ن)، الجزائر، 2000.

41. الخولي لطفي ، عن الثورة وفي الثورة وبالثورة، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، (د.ت).

42. الخوند سعود ، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 7، دار رواد النهضة، بيروت، 1994.

43. الديب فتحي ، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

44. الزبيري الطاهر ، نصف قرن من الكفاح، ط 1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

45. الزبيري محمد العربي ، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، (د.ط)، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1990.

46. الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

47. زيدان ربيحة ، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة F.L.N، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عيم ميلة، الجزائر، 2009.

48. سعود الطاهر ، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

49. سلطاني أبو جرة ، جذور الصراع في الجزائر، ط 2، دار الأمة للنشر والتوزيع، (د.م)، 1999.

50. ضيف الله عقيلة ، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1934-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

51. عباس محمد ، اغتيال... حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 23.

52. عباس محمد ، الوطن والعشيرة، تشريع أزمة 1991-1996، ط 1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2005.

53. عباس محمد ، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دارا الهدى، الجزائر، 2009.

54. عباس محمد ، فرسان... الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2001.

55. عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

56. عبد القادر حميد، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

57. العش محفوظ ، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2000.

58. عمار منعم ، الجزائر والتعددية المكلفة، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

59. العمامرة سعد بن البشير ، هواري بومدين الرئيسي القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب للنشر، البليدة، الجزائر، 1997.

60. عميمور محي الدين ، الجزائر الحلم الكابوس، ط 2، دار هومة، (د.م)، 2003.

61. عي هارون، مذكرات خالد نزار، منشورات الخير، باتنة، الجزائر، 1991.

62. العياشي أحمد ، سنوات الشاذلي بن جديد 9 حلقات، مكتبة النور، (د.م)، 2012.

63. لونيسي رابح ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 1999.

64. لونيسي رابح ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت).

65. لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

66. مجموعة باحثين، الجزائر إلى أين 1830-1992، دار الكتاب العربي، (د.م)، 1992.

67. المحامي زبيحة زيدان ، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

68. مرتضى عبد المالك ، دليل مصطلحات الثورة التحرير الكبرى، مطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.

69. معمري خالفة ، عبان رمضان، تع: زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

70. مقلاتي عبد الله ، مواثيق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، شمس الزبيان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

71. منصور أحمد ، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، دار ابن حزم، بيروت، 2007.

72. هشماوي مصطفى ، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة المنشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2000.

73. هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993.

74. والي خميس حزام ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

75. وزارة الاعلام والثقافة، عشر سنوات من الانجزات 19 جوان 1965-19 جوان 1975، الجزائر 1975.

الرسائل الجامعية:

76. بالعربي نوال ، أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007، رسالة ماجستير في فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية اللوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2005-2006.

77. بلعيد فتيحة ، المطلب الأمازيغي (النخبة القبائلية المثقفة)، دراسة تحليلية مقارنة بين النخبة وأفراد المجتمع القبائلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002.

78. بن إعراب بشير وفاروق قارة، أحداث 5 أكتوبر في الجزائر، قراءة في الأسباب والنتائج، مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ، كلية العلم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2016-2017.

79. بن سعد الله عمر ، شغور منصب رئيس الجمهورية في الأنظمة الجمهورية المغاربية، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، 2008-2009.

80. تمغارت اسمهان ، اشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962-1988، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.

81. داودي سهيلة، قرفي سمية، الاقتصاد الجزائري من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2010/2009.

82. زخمي أسماء وزهيدة مبروكي، دور لجنة التنسيق والتنفيذ في الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2015-2016.

83. سالمي مختار، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019.

84. سعدي منهل ، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيسي هواري بومدين 1965-1978، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، بسكرة، 2013-2014.

85. سليماني شريفة، الإستراتيجية الاتصالية الموظفة في الخطاب السياسي، فترة الرئيس الشاذلي بن جديد نموذجا، أطروحة دكتوراه في الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2018/2017.

86. شريفي معاذ ، العشرية السوداء في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2019-2020.

87. عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017/2016.

88. غربي الغالي ، الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة 1954-1958، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2004/2005.

89. قندوز صورية، مقلاتي غيمان، غانم حليمة، الصراع على السلطة في الجزائر 1963-1967، مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، 2014-2015.

90. كارومي آسية ، وفتيحة زويني، الولاية التاريخية الثانية وجورها في الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019.

91. كربوسة عمراني ، الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

92. لعيادة نجية ومنايصة وردة، أهم التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1978)، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017.

93. مناع العجلة ، التعددية الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2001-2002.

94. ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال -دراسة تحليلية-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قسم التايخ، جامعة أبي بكر بلقايد تمسان، 2015-2016.

95. هيشر عبلة ونسرين برجوح، المعارضة السياسية على عهد الرئيس أحمد بن بلة وهواري بومدين (1962-1978)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018.

المجلات والمقالات:

96. ادريس نوري ، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر، مجلة سياسات العربية، العدد 35، نوفمبر 2018.

97. الأعمش محمد ، الجزائر والتجربة الديمقراطية، مجلة التضامن، ع 21، دار التضامن، بسكرة، جانفي 2002.

98. أقضير عامر ، اتفاقية إيفيان بين الجزائريين والفرنسيين، مجلة مؤشر الدراسات الاستطلاعية، ع 3، 2021.

99. تيزي ميلود، صراع الأولويات وتأثيرها على مسار الثورة الجزائرية من خلال الشهادات والكتابات التاريخية، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع2، الجزائر، 2015.

100. جمال محمد ، الجزائر الجمهورية الثانية، مجلة الحوار، ع 20، فيفري 1989.

101. سالمي مختار، اغتيال عبان رمضان وجه من وجوه الصراع على السلطة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع15، جامعة ابن خلدون، تيارت، سبتمبر 2018.

102. سعداوي عمر عبد الكريم ، التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا، المجلية السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 138، أكتوبر 1999.

103. سعيدوني ناصر الدين ، المسألة البربرية في الجزائر، مجلة عالم الفكر، ع4، المجلد 52، الكويت، جويلية 2004.

104. العايب خير الدين ، قراءة في خلفيات استقالة، مجلة التضامن، ع 6، بسكرة، أوت 1992.

105. عثمان عمررو ، في أن الثورة ثورة والانقلاب انقلاب، مقال منشور في موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013/07/25.

106. غضبان مبروك ، تجربة التحول الديمقراطي في الجزائري بين الاستقطاب والتماهي في ظل مناخ أمني مضطرب، ع16، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، جانفي 2020.

107. لونيسي رابح ، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في لخطاب التاريخي الجزائري، مجلة إنسانيات، وهران، 2004.

108. ناجية حمدي ، إرث الاستعمار الفرنسي والثورة التحريرية على الحياة السياسية الجزائرية 1962-1978، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 9، الجزائر، جويلية 2016.

109. هلايلي حنيفي ، أزمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية، المجلة التاريخية المغاربية، ع 128، تونس، جوان 2007.

الجرائد:

110. بن حمودة جمال ، ماذا فعلتم بالجزائر، المجاهد الأسبوعي العدد 1663، الجزائر، 19 جوان 1992.

111. بيان مجلس الثورة في 19 جوان 1969، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة 02، العدد 56، 1965/07/06.

112. جريدة الخبر، النتائج الرسمية لانتخابات الدول الأول، النسخة 2، العدد 351، تاريخ الصدور: 31 ديسمبر 1991.

المواقع الإلكترونية:

113. الجزيرة، الربيع الأمازيغي بالجزائر، حراك من أجل الهوية، موقع: www.aljazira.net

114. ولد قابلية دحو ، اتفاقيات إيفيان الاتصالات المحادثات والمفاوضات إبان الثورة 1954-1962، موقع: www:dgsh.dz

115. قناة البلاد: قصة يوم من تاريخ الجزائر، الرابط: https://www.youtube.com

116. قناة الجزائر، www.algeriachannel.com

117. منتدى الحركة الثقافية بأوراس، الأرضية السياسية والمبادئ العامة: http//:mca-awras.blogspot.com.

118. موسوعة الجزيرة، الربيع الأمازيغي بالجزائر، حراك من أجل الهوية، 2016، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/16

119. قناة الشروق الإخبارية، الإسلاميون وأحداث أكتوبر 1988، الرابط: https://youtube/PYXG8P75C3E.

120. النوري دحمان ، الشيخ احمد سحنون وأحداث 5 أكتوبر 1988، موقع المشاهدة على الرابط: https://siliana.net.blogspot.com

المراجع الأجنبية:

121. Haroun Ali, L'été de la discorde Algérie 1962, éd. Casbah, Alger, 2000.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة:..... أ

الفصل الأول: من النجاح الثوري إلى الصراع السياسي 1962-1965م 5

تمهيد: 6

المبحث الأول: الخلفية التاريخية حول الصراع السياسي زمن الثورة..... 7

1- الخلاف داخل الحكومة الجزائرية المؤقتة: 12

المبحث الثاني: إعلان الاستقلال وتحديات التركة الاستعمارية اقتصاديا واجتماعيا 16

1-وقف إطلاق النار: 16

2-اتفاقية إيفيان:.....17

3-إعلان الاستقلال: 18

4-التحديات الاجتماعية: 19

5-التحديات الاقتصادية: 20

المبحث الثالث: أزمة صائفة 1962 ماهيتها وانعكاساتها 22

1-مؤتمر طرابلس وأزمة صائفة 1962:.....22

2-انعكاسات أزمة صيف 1962: 26

خلاصة:.....**28**

الفصل الثاني: ملامح الصراع السياسي بين النخبة الحاكمة 1965-1978م 29

تمهيد: 30

المبحث الأول: 19 جوان 1965 انقلاب أم تصحيح ثوري؟.....31

1-مفهوم حركة 19 جوان 1965:.....31

2-19 جوان 1965 انقلاب أم تصحيح ثوري؟.....33

المبحث الثاني: المعارضة السياسية للبومدينية: دوافع وتجليات 36

1-مجلس الثورة: 36

2-رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء: 37

3-حزب جبهة التحرير الوطني (إعادة تنظيم الحزب): 37

4-رئيس الحكومة: 38
5-التجليـات: 38
المبحث الثالث: أزمة خلافة بومدين وارتداداتها 45
خلاصة:..... 47
الفصل الثالث: الجزائر من الاستقرار إلى الانفجار 1978-1992م..... 48
تمهيد: 49
المبحث الأول: أحداث منطقة القبائل 1980م وتأثيراتها 50
المبحث الثاني: أكتوبر 1988 وقائع وتداعيات..... 55
1-الوقائع: 55
2-التداعيات: 57
المبحث الثالث: نكسة التجربة الديمقراطية وظهور الإرهاب 1992م..... 61
خلاصة:..... 67
خاتمة:..... 69
الملحق..... 72
قائمة المصادر والمراجع: 89
فهرس المحتويات..... 98

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأزمات السياسية في الجزائر 1962-1992 من حيث خلفياتها وتداعياتها، حيث قمنا بعرض لأهم الأحداث السياسية شديدة التأثير التي شهدتها الجزائر انطلاقا من زمن الثورة الى مرحلة الدولة الوطنية، حيث مرت عليها أزمات أهمها أزمة صيف 1962 التي كادت أن تعصف بالاستقلال، بالإضافة إلى أحداث أكتوبر 1988 والتي مثلت أخطر انتفاضة شعبية، وصولا إلى أزمة الديمقراطية وظهور الإرهاب سنة 1992، لتقود البلاد إلى سنوات ظلام دامية.

الكلمات المفتاحية: الأزمات السياسية، الجزائر، المعارضة – أحداث أكتوبر.

Abscract:

This study aimed to identify the subject of political crises in Algeria from 1962-1992, backgrounds and repercussions, in a presentation of the most important and highly tense political events that Algeria witnessed from the beginning of the formation of its entity from the time of the revolution, as it experienced crises, the most important of which was the crisis of the summer of 1962, which almost entered the country to Unresolved problems, in addition to the events of October 1988, which witnessed sharp popular uprisings, leading to the crisis of democracy and the emergence of terrorism in 1992, leading the country into years of bloody darkness.

Key words: political crises, Algeria, the opposition - October events.